

**تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الإيجارية
على تحسين جودة التقارير المالية
دراسة استكشافية في البيئة المصرية**

الدكتورة

أمال محمد محمد عوض

أستاذة المحاسبة والمراجعة المساعد

معهد القاهرة العالي للهندسة وعلوم الحاسب والإدارة

تقييم اثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية على تحسين جودة التقارير المالية (دراسة استكشافية فى البيئة المصرية)

د.امال محمد محمد عوض *

المخلص :

استهدف البحث اجراء دراسة استكشافية لتقييم اثر تطوير المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية فى اطار معيار المحاسبه الدولى للتقارير الماليه (IFRS ١٦:Leases) والمعيار الامريكى ASC Topic ٨٤٢ على جودة التقارير المالية فى البيئة المصرية من خلال خمسة محاور، حيث تناول المحور الأول الإطار العام للدراسة من خلال تناول مشكلة البحث وأهمية وأهداف ومنهج البحث ، وأخيراً تقسيمات البحث وتناول المحور الثانى تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث من خلال تناول الدراسات والجهود البحثية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للعقود الايجارية ، ومن ثم تحليل وتقييم مدى مساهمة تلك الدراسات السابقة فى تحسين جودة التقارير المالية واشتقاق فروض البحث وتناول المحور الثالث: مبررات تطوير المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية من خلال تناول مفهوم الايجار ومبررات التطوير فى متطلبات الاعتراف والقياس والافصاح للايجار التشغيلى فى المعايير الدولية والامريكية والمصرية ، حيث ادت الاختلافات فى الافصاح عن الايجار التشغيلى خارج قائمة المركز المالى الى صعوبة تقييم اداء الشركات من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة نتيجة عدم الاتساق والضعف فى متطلبات الافصاح عن الايجار التشغيلى الناتج من تطبيق المعيار الدولى (IAS ١٧) (Leases) وضعف إرشادات المحاسبة عن الايجار التشغيلى فى المعايير الأمريكية ونقص إرشادات المحاسبة عن الايجار التشغيلى فى المعايير المصرية وإنها تحتاج الى التطوير والتعديل ، بينما تناول المحور الرابع: تحليل العلاقة بين متطلبات المعالجة المحاسبية عن الايجار وفقا للمعيار الدولىIFRS ١٦ والإرشاد الامريكى ASC Topic ٨٤٢ وتحسين جودة المحتوى الاعلامى للتقارير المالية من خلال تناول معيار IFRS ١٦ وإرشادات الاعتراف بالايجار(ASC Topic ٨٤٢)، حيث اتفقا على ضرورة ادراج الايجار التشغيلى فى قائمة المركز المالى لتحقيق الاتساق الفكرى وتقييم مدى تاثير العقود الايجارية على كل من الوضع المالى ونتائج اعمال المنشاه ، و تحقيق مزيد من الشفافية والقباليه للمقارنه بين شركات التأجير التمويلى .

*استاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ، معهد القاهرة العالى للهندسة وعلوم الحاسب

والادارة

وأخيراً تناول المحور الخامس الدراسة الاستكشافية لتقييم انعكاس تطبيق المعيار IFRS 16 على المحتوى الاعلامي للتقارير المالية في البيئة المصرية من خلال استطلاع آراء عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من معدى القوائم المالية في الشركات التي تعمل في مجال التأجير التمويلي ومجموعة من مستخدمي التقارير المالية (المحللين الماليين) ، من خلال الاجابة على اسئلة قائمة الاستقصاء التي اعدت لهذا الغرض ، بهدف اختبار فروض البحث وقد اشارت النتائج الإحصائية إلى وجود اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول مبررات تطوير المعايير المحاسبية لتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند مستوي معنوية ٥% مما يؤكد صحة الفرض الاول للدراسة، كما أثبت اختبار مان ويتي Test Mann-Whitney لاختبار الفروق المعنوية بين آراء فئات عينة الدراسة انه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوي معنوية ٥% حول الأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي ((ASC topic 842 في تحسين المحتوى الإعلاني للتقارير المالية، واتضح أيضا من اختبار الفرض الثالث انه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوي معنوية ٥% حول الآثار الايجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في البورصة المصرية، كما توصلت الدراسة الاستكشافية الى وجود العديد من مبررات تطوير المعايير المحاسبية الدولية والامريكية والمصرية للمعالجة المحاسبية للايجار التشغيلي وأن تطبيق المعيار IFRS 16 يؤثر إيجابيا علي المحتوى الإعلاني للتقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في البورصة المصرية.والتي حازت على توافق عينة الدراسة وفقا لنتائج التحليل الاحصائي

المحو الأول : الاطار العام للبحث

اولا : مقدمه

أحد المصادر الشائعة لتمويل منشآت الأعمال هو عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية ، وفي حين يتم رسملة الإيجارات التمويلية على نحو مشابه لامتلاك الأصول، نجد أن الإيجارات التشغيلية تترك كليا خارج الميزانية وبالتالي لا تكون الأصول والخصوم المرتبطة بها واضحة للأطراف الأخرى من المستخدمين ، وعلى ذلك انتقد معيار الإيجار IAS 17 بأنه لا يقدم الرؤية العادلة حول الوضع المالي للشركة مما دفع كلا من الـ IASB والـ FASB الى التعاون في المشروع المشترك الذي يطالب برسملة كل عقود الإيجار وهذا هو جوهر مسودة الإصدار الأخيرة ٦/٢٠١٣ (Hagar, 2015)

2015)

وبإصدار الـ IASB معيار التقارير المالية الدولي IFRS 16: (عقود الإيجار) في يناير ٢٠١٦ والذي سوف يتم تطبيقه بدءا من الأول من يناير ٢٠١٩. سوف تحدث تغييرات جوهرية حول تعريف الإيجار (كعقد) والإعداد الكامل لنموذج المحاسبة الجديد والذي يختلف بصورة جوهرية عن النموذج الحالي في عدة جوانب ، كما أن المعيار IFRS 16 لديه القدرة على تسهيل توزيع رأس المال وصنع القرارات الاستثمارية العادلة بالنسبة لكل أصحاب المنافع ، حيث يعمل على تسهيل مقارنة تلك الأصول المكتسبة من خلال رصيد الاقتراض بالأصول المؤجرة في نفس المنشأة أو في المنشآت الأخر ، كما أحدث تغييرات جوهرية في الاعتراف والقياس للإيجار والإفصاح عن الإيجار في دفاتر الشركة المستأجرة، فقد أصدر الـ IASB المستند الشامل الذي يطلق عليه "تحليل التأثير" قبل إصدار الـ IFRS 16 وذلك كأرشاد لمعدى القوائم المالية (Sandblom, & Strandberg, 2015) .

وقد سمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار في حاله ما اذا كانت المنشاه قد قامت بالفعل بتطبيق المعيار الخاص بعقود الايراد IFRS 15 او تتوى ان يتزامن تطبيقه مع IFRS16. و قد جاء هذا المعيار في اطار مشروع التقارب بين كل من مجلس معايير المحاسبه الماليه الامريكى FASB و مجلس معايير المحاسبه الدوليه IASB ليحل بذلك محل كل من معيار المحاسبه الدولي رقم IAS17 (العقود الايجاريه) ، IFRIC 4 ، (تحديد ما اذا كانت الاتفاقية تشمل على تعاقد ايجارى Determining whether an Arrangement contains a lease) ، SIC 15 (العقود الايجاريه التشغيليه Evaluating the Substance of Operating Leases- Incentives) و SIC 27

(IASB, 13 .(of) Transactions Involving the Legal Form of a Lease
Jan 2016)

ومن ناحية اخرى اصدر مجلس معايير المحاسبه الماليه الامريكى (FASB) المعيار الخاص به (ASC topic 842) فى ٢٥ فبراير ٢٠١٦ ليتفق بشكل كبير مع المتطلبات الصادره عن مجلس معايير المحاسبه الدوليه فيما يتعلق بالاعتراف والقياس لمفهوم العقود الايجاريه مع وجود بعض الاختلافات .

ويهدف كل من المعيار IFRS16 والمعيار الامريكى (ASC topic 842) الى وضع مبادئ الاعتراف والقياس والافصاح الخاصه بالعقود الايجاريه وذلك فى سبيل التاكيد على توفير كل من المستاجر والمؤجر للمعلومات الملانمه والتي تعكس بشكل عادل هذا النوع من المعاملات حيث تعد هذه المعلومات اساسا يعتمد عليه المستثمرين فى تقييم مدى تأثير العقود الايجاريه على كل من الوضع المالى ونتائج اعمال المنشاه ، بالإضافة الى أن المنافع المرجوة من المعياران (IFRS16) (ASC topic 842) تكمن فى تقديم عرض صادق حول أصول والتزامات الشركة، كذلك زيادة الشفافية فى البيانات المالية وكذلك تحسين المقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول وبين الشركات التي تقوم بالاقتراض لشراء الأصول للشركات فى نفس القطاع نتيجة لتطبيق هذه المعايير .

ومن ناحية اخرى يطبق المعيار المصرى ٢٠ لسنة ٢٠١٥ على عقود الايجار التمويلية وفقا لاحكام قانون التأجير التمويلى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته.

ثانيا : مشكلة البحث

تقسم المحاسبية على عقود الإيجار إلى مجموعتين وهما الإيجارات التشغيلية والإيجارات التمويلية ، فقط النوع الأخير من الإيجارات يتم تسجيله كخصوم في قوائم المركز المالى للشركات المستأجرة ، وقد أحدث ذلك نقاشا واسعا حول المعالجة غير المتساوية للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار ، حيث تعتمد المعالجة المحاسبية المتبعه حاليا فيما يتعلق بالعقود الايجاريه وفقا لمعيار المحاسبه الدولى (IAS 17: leases)، والذي يتم الغاؤه ابتداء من تطبيق معيار IFRS16 على التميز بين العقود الايجاريه التمويليه والعقود التشغيليه باتباع بعض الشروط. حيث يتم تصنيف بعض او نسبه ضئيله من المعاملات الايجاريه على انها تمويليه وهى تلك التى تستوفى المفهوم الاقتصادى لشراء الاصل ليتم الاعتراف بها فى قائمة المركز المالى ، بينما الجزء الاكبر من هذه المعاملات او معظمها يتم تصنيفها على انها عقود ايجاريه تشغيليه وتظهر خارج

الميزانية (off Balance Sheet Item). وهذا يخلق صعوبة لدى المستثمر في اجراء المقارنات أو ما يعرف بالتحليل المقارن بين الشركات مما يجبر بعض المستثمرين على القيام بتقدير حجم الالتزامات خارج الميزانية وغالباً ما تكون هذه التقديرات أكبر من الواقع .

الامر الذى يدفع المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من متخذى القرار عادة الى تعديل القوائم الماليه لتعكس القيمة المقدره للاصول و الالتزامات الناتجه عن العقود الاجاريه فى قائمة المركز المالى ، وبعد ذلك احد ابرز اوجهه القصور بالمعيار باعتباره لا يقابل احتياجات مستخدمى القوائم الماليه وهو الامر الذى جاء بالمعيار الدولى للتقارير الماليه رقم IFRS16 الصادر مؤخراً من اجل ايجاد حلول ملائمه له ، حيث وضع المعيار IFRS16 حلاً لهذه المشكله عن طريق الاعتراف بكامل عقود الايجار فى ميزانية المستأجر ضمن الأصول والالتزامات حيث أصبحت كامل عقود الايجار فى دفاتر المستأجر تعامل على أساس عقود ايجار تمويلية بينما بقي الحال على ما هو عليه بالنسبة للمؤجر وهذا سوف ينتج عنه ضعف فى المقارنة بين الأصول والالتزامات عند المستأجر والمؤجر وقد منح هذا المعيار استثناء ادخال عقود الايجار للمستأجر فى قائمة المركز المالى فى حال أن مدة عقد الايجار تقل عن سنة أو ان قيمة عقد الايجار تقل عن خمسة آلاف دولار حتى وان كان مجموع قيم عقود الايجارات الصغيرة ذات قيمة كبيرة فتبقى هذه العقود ضمن نطاق الاعفاء من تضمينها فى قائمة المركز المالى للشركة المستأجرة. ومن المتوقع ان تؤثر متطلبات هذا المعيار بشكل ملحوظ على التقرير المالى ونظام المعلومات ونظام التشغيل والرقابه الخاص بالمستأجر على وجه الخصوص بينما تبقى المعالجه المحاسبية المتبعه من جانب المؤجر كما هى الى حد كبير.

وقد جاء المعيار الامريكى (ASC topic 842) لنفس الاسباب التى جاء من اجلها المعيار الدولى IFRS16 والتى على راسها مقابله احتياجات المستثمرين و مستخدمى القوائم الماليه بوجهه عام نحو تمثيل النشاط الاجارى لمنشآت الاعمال بشكل عادل فى القوائم الماليه. فضلاً عن تحقيق مزيد من الشفافية والقباليه للمقارنه بين المنشآت قيما يتعلق بالاعتراف بالاصول المستأجره والالتزامات الاجاريه بقائمه المركز المالى والافصاح عن المعلومات الهامه والمتعلقه باتفاقيات العقود الاجاريه و ذلك فى النهايه من اجل تحسين جوده التقارير الماليه و هو الهدف الذى اجتمع على تحقيقه كل من مجلس معايير المحاسبه الدولى ومجلس معايير المحاسبه الماليه الامريكى فى اطار مشروع التقارب.

وقد ادت الاختلافات العديدة للاعتراف بالايجار التشغيلي خارج قائمة المركز المالي وفقا للمعايير المحاسبية الامريكية والدولية الى صعوبة تقييم اداء الشركات من قبل المستثمرين مما قد يؤثر على قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة نتيجة عدم الاتساق والضعف في متطلبات الاعتراف بالايجار التشغيلي ، بالإضافة إلى صعوبة تطبيق إرشادات المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في المعايير الدولية ونقص إرشادات المحاسبة عن عقود الايجار في المعايير الامريكية ، مما تتطلب ضرورة تقييم محاولات التطوير القائمة والتي من أهمها المشروع المشترك بين FASB & IASB ، حيث أن هذا المشروع يمثل اعترافا من المجلسين بحاجة المعايير القائمة إلى تطوير المعالجة المحاسبية السليمة لعقود الايجار من خلال اصدار معيار الايجار IFRS16 والارشاد الامريكي (ASC topic 842) للرجبة في مواجهة مشاكل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في معايير المحاسبة الدولية والمعايير الامريكية الحالية ، ومن ناحية اخرى لتحسين جودة التقرير المالي ، حيث تعتمد جودة التقرير المالي على مدى توفيره للمعلومات التي تفي باحتياجات المستثمرين في اتخاذ القرارات في سوق المال.

وتتمثل مشكلة البحث في اجراء دراسة استكشافية للتعرف على مشكلات المعالجة المحاسبية للايجار في المعايير المحاسبية الامريكية والدولية والمصرية ودور كل من المعيار IFRS16 والمعيار (ASC topic 842) والمعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ في التغلب على تلك المشكلات من خلال تقييم طرق المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في تلك المعايير وانعكاس ذلك على المحتوى الاعلامي للتقارير المالية في البيئة المصرية ، وتتجسد مشكلة البحث في التساؤلات البحثية الآتية :

السؤال الأول : ما هي مبررات تطوير المعايير المحاسبية الامريكية والدولية والمصرية لتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الايجار ؟

السؤال الثاني : هل يؤدي تطوير المعايير المحاسبية للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الامريكي (ASC topic 842) الى تحسين المحتوى الاعلامي للتقارير المالية ؟

السؤال الثالث : هل يؤثر تطبيق المعيار IFRS 16 إيجابيا علي المحتوى الاعلامي للتقارير المالية لشركات التأجير التمويلي في البيئة المصرية ؟

ثالثا : اهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اجراء دراسة استكشافية لتقييم اثر تطوير المعالجة المحاسبية للعقود الاجارويه وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والامريكية والمصرية الحالية على تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلى المقيدة بالبورصة المصرية .

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الاهداف الفرعية التالية :

١ - دراسة مبررات تحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في المعايير المحاسبية الدولية والامريكية والمصرية

٢ - دراسة اثر تطوير المعايير المحاسبية للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الامريكي (ASC topic 842) على تحسين جودة التقارير المالية

٣ - دراسة تأثير تطبيق المعيار IFRS 16 على جودة المحتوى الاعلامى للتقارير المالية فى البيئة المصرية من خلال دراسة استكشافية على مجموعة من المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية فى بعض الشركات التى تعمل فى مجال التأجير التمويلى والمقيدة فى البورصة المصرية ومجموعة من المستثمرين والمحللين الماليين فى البورصة المصرية من خلال الاجابة على اسئلة قائمة الاستقصاء التى اعدت لهذا الغرض

رابعا : اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث فى الأهمية العلمية والأهمية العملية ، حيث تتمثل الاهمية العلمية فى ندرة الدراسات المحاسبية فى البيئة المصرية التى تناولت اثر تطوير المعايير المحاسبية للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الامريكي (ASC topic 842) على تحسين جودة التقارير المالية

وتتمثل الاهمية العملية فى اجراء دراسة استكشافية فى البيئة المصرية لتقييم مدى قدرة المعيار الدولي (IFRS16) والمعيار المصرى رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٥ على تحسين جودة التقارير المالية لدى شركات التأجير التمويلى المقيدة فى البورصة المصرية

خامساً : منهج البحث

تم الاعتماد في الجانب النظري للبحث على كل من المنهج الاستقرائي ومنهج تحليل المحتوى، حيث يتم استقراء الدراسات الهامة التي تناولت المعالجة المحاسبية للعقود الاجارية ، ثم تحليل الجوانب التي اشتملت عليها هذه الدراسات واشتقاق فروض البحث ، كما تم الاعتماد في الدراسة الاستكشافية على المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تقييم اثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الاجارية على تحسين جودة التقارير المالية من خلال دراسة استكشافية على عينة من المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية فى الشركات التى تعمل فى مجال التأجير التمويلى ومجموعة من المستثمرين والمحللين الماليين فى البورصة المصرية.

سلاماً : تقسيمات البحث:

فى ضوء الاعتماد على منهج البحث وفى ضوء أهداف وأهمية البحث قامت الباحثة بتقسيم ما تبقى من البحث فى المحاور التالية :

المحور الثانى: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث :

المحور الثالث: مبررات تطوير المعالجة المحاسبية للعقود الاجارية فى المعايير الدولية والامريكية

المحور الرابع: تحليل العلاقة بين متطلبات المعالجة المحاسبية للعقود الاجارية وفقاً للمعيار الدولى 16 IFRS والإرشاد الامريكى ASC Topic 842 وتحسين جودة التقارير المالية

المحور الخامس: دراسة استكشافية لتقييم انعكاس تطبيق المعيار 16 IFRS على المحتوى الاعلامى للتقارير المالية فى البيئة المصرية

المحور الثانى : الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

يتناول هذا المحور الدراسات والجهود البحثية السابقة المرتبطة بمجال البحث ومن ثم تحليل وتقييم هذه الدراسات واشتقاق فروض البحث .

اولاً : الدراسات والجهود البحثية السابقة المرتبطة بمجال البحث

استهدفت دراسة (Winberg, 2015) تحليل تأثير متطلبات معيار الإيجار IFRS16 على الشركة محل الدراسة من خلال تقييم نوع البرامج التي يجب استخدامها في رقابة اتفاقية الإيجار في المستقبل وكيف يجب على الشركة إعداد نفسها للتغيرات في المحاسبة على الإيجار في ظل IFRS. وقد تم أداء الدراسة كدراسة حالة باستخدام أساليب البحث الكيفي ، وتوصلت الدراسة الى ان معيار الإيجار IFRS16 يطالب الشركات بتسجيل غالبية عقود الإيجار التشغيلية الحالية في قائمة المركز المالي ، الا ان تطبيق المعيار سوف يؤدي إلى زيادة العبء الإداري .

وسعت دراسة (Bohušová, 2015) الى تقييم الاحتمالات بالنسبة للشركات التي تستخدم الإيجار التشغيلي ومقارنة القوائم المالية المعدة في ظل IFRS والـ US GAAP. حيث تم استخدام البيانات الخاصة بالشركات غير المالية المدرجة في بورصة Prague Stock Exchange ومعلومات التقارير المالية حول الإيجار التشغيلي وفقا للـ IAS 17. من خلال قياس تأثير رسملة الإيجار التشغيلي على القوائم المالية للشركات وتحليل النسب المالية. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود تأثير سلبي لرسملة الإيجار التشغيلي على المؤشرات المالية وفي ظل المعيار IFRS16 ، تكون الشركات مطالبة برسملة كل اتفاقيات الإيجار خلال عام واحد وبالتالي، سوف يتم إلغاء التمييز بين الإيجار التشغيلي والتمويلي. وقد تم تنفيذ الدراسة الحالية لتوضيح التأثير المحتمل الناتج من التبني المقترح لمعيار المحاسبة IFRS16 الذي يستلزم رسملة جميع عقود الإيجار.

وفسرت دراسة (Hsieh, & Su, 2015) اسباب وجود تأثير كبير على الأرباح ناتج من رسملة عقود الإيجار التشغيلي في الشركات محل الدراسة من خلال دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على تأثير الأرباح، حيث تم تطبيق نموذج للتنبؤ بالتدفق النقدي لمدة عام وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآثار السلبية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وباستخدام نموذج العائد وجد أن كلا من التأثيرات السلبية والإيجابية تمتلك قوة تفسيرية إضافية لعوائد الأسهم الحالية عن الأرباح المعلنة. وتقدم النتائج التي تم الوصول إليها بالأدلة التجريبية في الوقت المناسب لمجالس الإدارات لتقييم اثنين من النماذج البديلة لتغطية نفقات المستأجرين "كما هو الحال في المحاسبة عن عقود الإيجار".

وقامت دراسة (Ericson, & Skarphagen, 2015) بمحاكاة كيفية تأثير رسملة الإيجار التشغيلي على نسب الرفع المالي ونسب الربحية في الشركات السويدية المدرجة بالبورصة وملاحظة ما إذا كان استخدام الإيجار التشغيلي قد تغير منذ إصدار مسودة IFRS 16 في عام ٢٠١٠. للمعيار ، وتمثل الدراسة الحالية بحثا استباقيا يحاكي

النتيجة المتنبأ بها لمعيار الإيجار IFRS16. حيث تم استخدام المدخل الاستنتاجي والكمي في هذه الدراسة المقارنة. وتم تجميع البيانات من ٥٥ شركة سويدية للشركات المدرجة في مؤشر NASDAQ وتمت معالجة البيانات باستخدام نموذج الرسملة البناء المقدم من Imhoff et al. (1991) لمحاكاة تأثير الرسملة على النسب المالية. وتشير النتائج إلى أن كل النسب المالية المختبرة سوف يكون لها تأثير ذو دلالة معنوية في كل السنوات محل الاختبار (٢٠١٠-٢٠١٣) مع معيار الإيجار IFRS16. وقد تبين أن هناك علاقة مرتفعة بين نسب الشركات قبل وبعد الرسملة ، ولا توجد توجهات في استخدام الإيجار التشغيلي يمكن ملاحظتها من هذه الدراسة ، وتوصلت الدراسة الى أنه رغم وجود تأثير ذو دلالة معنوية على كل النسب المالية بالشركات محل الدراسة ، إلا أنه لا توجد مشاكل مقارنة ضخمة إذا تم تطبيق المعيار الجديد. وتدعم هذه الدراسة التغيير في معيار الإيجار IFRS16 لأنه سوف يظهر صورة أصدق وأعدل لاستخدام الشركات للإيجار ويؤدي إلى زيادة المقارنة بين الشركات بالنسبة للمستثمرين المحتملين.

بينما اختبرت دراسة (Sandblom, & Strandberg, 2015) ما إذا كان تنفيذ معيار الإيجار الجديد IFRS16 سوف يكون له تأثير على القيمة السوقية للمنشآت أم لا. حيث تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: هل يرى المستثمرين أن استبدال المعيار الـ IAS 17 له قيمة ملائمة ؟ وهل القيمة الملائمة تبرز في الصناعات المحددة أم أنها ترتبط بحجم الشركة؟ ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام مدخل دراسة الحالة بالتطبيق على أسواق الأوراق المالية الأوروبية. حيث تم تجميع البيانات بصورة أساسية من خلال قاعدة DataStream وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية فيما يتعلق باستبدال معيار الإيجار داخل الصناعات المختلفة، حيث أنه لا توجد أدلة على أن القيمة الملائمة للإيجارات التشغيلية تتأثر بالصناعة التي تعمل فيها الشركة. ولكن هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على القيمة الملائمة لمعيار الإيجار الجديد. وبالتالي، تستنتج الدراسة أن حجم الشركة هو أحد المتغيرات ذات القيمة الملائمة بالنسبة للمستثمرين عند النظر في استبدال معيار الإيجار القديم IAS 17 بمعيار الإيجار الجديد IFRS16

وناقشت دراسة (Adel, 2015) التغييرات الجوهرية التي حدثت من خلال IASB والـ FASB على الطريقة التي تم بها المحاسبة على عقود الإيجار بالنسبة لكلا من الشركات المستأجرة والمؤجرة. حيث قدما مسود الإصدار (ED) التي تفرض العديد من التغييرات في العملية المحاسبية لدى الشركات المؤجرة والمستأجرة. واختبر البحث

تأثير هذه التغييرات على التقارير المالية. تحديداً، اختبر العلاقة بين الزيادة في التعرض لمخاطر بنود الإيجار خارج الميزانية وحدتها بالنسبة لسلوك جماعات الضغط لإبقاء الإيجار التشغيلي خارج الميزانية.

بينما سعت دراسة Masaki Kusano & Yoshihiro Sakuma &

(Noriyuki Tsunogaya 2015) الى اختبار الانعكاسات والنتائج الاقتصادية للتغيرات في معيار المحاسبة على الإيجار في اليابان. حيث تختبر الدراسة ما إذا كانت رسملة الإيجارات التمويلية لها تأثيرات ذات دلالة على سلوك المنشأة فيما يتعلق باختيار المعالجة المحاسبية وترتيبات عقود الإيجار. وقد توصلت الدراسة إلى أن المنشآت ذات حوافز عقود الدين من المحتمل أن تختار المعالجة الاستثنائية التي تعترف فقط بالإيجارات التمويلية في العقود التي أبرمت بعد تبني البيانات معيار المحاسبة على معاملات الإيجار والمنشآت التي تتبنى المعالجة الاستثنائية من المحتمل أن تنقل الإيجارات من الإيجارات التمويلية إلى التشغيلية استجابة لتبني المعيار لتلك المعالجة.

واستهدفت دراسة (Öztürk, & Serçemeli, 2016) قياس تأثير معيار عقود الإيجار IFRS 16 Leases على قائمة المركز المالي والنسب الرئيسية من خلال دراسة حالة على شركات الطيران في تركيا. من خلال فحص قائمة المركز المالي للمؤسسة المستأجرة بعد التحول إلى المعيار IFRS16 والتأثيرات للتغير في النسب الأساسية في المركز المالي لشركة الطيران الجوية في تركيا كنتيجة لتطبيق المعيار وتوصلت الدراسة إلى أنه مع نشر المعيار الخاص بالمحاسبة عن عقود الإيجار يتم التقرير عن جميع عقود الإيجار بنفس الطريق والافصاح عن الإيجارات غير المسجلة في قوائم المركز المالي ومن ثم تقديم معلومات أكثر شفافية وأكثر دقة وقابلة للمقارنة.

واختبرت دراسة (Ellimäki, 2016) كيفية تأثير تنفيذ المعيار الـ IFRS 16 على القوائم المالية والنسب المالية لشركات الانشاءات الفنلندية. حيث اشارت الى انه بصور المعيار في بداية عام ٢٠١٦ سوف يحدث التحول إلى المعيار في عام ٢٠١٩. وتركز الدراسة على ثلاثة شركات انشاءات فنلندية ضخمة ، وقد تم تجميع البيانات الرئيسية من القوائم المالية التي تمت مراجعتها بالنسبة للشركات محل البحث. أولاً، تم تحليل أنشطة الإيجار لكل منشأة وفيما بعد أعيد صياغة القوائم المالية لتشتمل على الإيجار التشغيلي في القوائم المالية. وكان من المتوقع أن يكون لذلك تأثيراً كبيراً على النسب المالية المختارة في هذه الدراسة والتي تمثلت في نسبة الرفع المالي والنسبة الجارية وكنتيجة لإعادة صياغة القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى إن نسب الرفع المالي والنسب الحالية قد تدهورت وهناك اختلافات بين الشركات الثلاثة والتي نتجت في

معظمها من المبالغ المتباينة للإيجارات التشغيلية والتمويلية والمبلغ الكلي للخصوم التمويلية. ومن المتوقع أن الشركة ذات أعلى مبلغ التزامات إيجار خارج الميزانية تمثل أكبر الاختلافات في كل النسب المالية الثلاثة.

وسعت دراسة (Giner, & Pardo, 2016) الى استكشاف أسباب دخول الشركات في عقود الإيجار التشغيلي واختبار التأثير المحتمل للتغيير في القواعد المحاسبية المرتبطة بها ، حيث تركز على الميزة المحاسبية للتمويل خارج الميزانية والذي لا يؤثر على الاتفاقيات المحاسبية النمطية ، وتختبر الدراسة الأدلة الاقتصادية الأخرى باستخدام بيانات الإيجار التشغيلي المجمع يدويا بالنسبة للشركات الإسبانية المدرجة من خلال استخدام أسلوب الرسملة لقياس الالتزامات المحتملة ، وتوصلت الدراسة الى أنه ليس فقط حجم وصناعة المنشأة تؤثر على قرار الإيجار التشغيلي ولكن أيضا الشركات القريبة من اختراق وتجاوز اتفاقياتها التعاقدية تكون أكثر ميلا لاختيار الإيجارات التشغيلية. وبالتالي، من المؤكد أن مثل هذه الشركات سوف تكون أكثر تأثرا بالتغيير المحاسبي في المحاسبة على الإيجار مع تطبيق معيار IFRS16. حيث أن الاشتمال على الخصوم في قائمة المركز المالي سوف يجعل الاتفاقيات المالية أكثر إحكاما في اتفاقيات القروض وفقا لما أكد عليه البحث. ومن ثم ليس مستغربا أن هذه المنشآت تعارض التغيير المحاسبي المقترح في المحاسبة على الإيجار في المعيار IFRS16.

وركزت دراسة : (Bohusova, & Svoboda, 2016) على الرغبة في وإمكانية تعديل IFRS للـ SMEs كنتيجة للتغيرات المقترحة على تقارير الإيجار Full IFRS. حيث أن الهدف الرئيسي من البحث هو تقييم معالجات الإيجار المطورة بالنسبة للشركات المدرجة بصورة رئيسية من منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤجرة. حيث تم اختيار النقل الجري للشحنات في جمهورية التشيك كقطاع يتسم بكثافة الإيجار التشغيلي. وتم استخدام الأسلوب المعدل للرسملة البناءة لرسملة الإيجار التشغيلي ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة بين الحد الأدنى من التزامات الإيجار المستقبلية المرسملة كأحد بنود الأصول الثابتة والعائد على الأصول. كما تبين وجود علاقة بين الحد الأدنى من التزامات الإيجار المستقبلية المرسملة والمديونية، وعلاقة بين الحد الأدنى من التزامات الإيجار المستقبلية المرسملة ونسبة الدين إلى حقوق المساهمين. وتؤكد النتائج على أن المنشآت تستخدم الإيجار التشغيلي لتحسين نسب التحليل المالي مقارنة باقتناء الأصول.

وذكرت دراسة (Sacarin, 2017) أن معيار IFRS 16 "يحدد قواعد جديدة للاعتراف وقياس عقود الإيجار، مما يؤدي إلى تغيير في قيمة العناصر المعترف بها في البيانات المالية، فضلا عن التغيير في المؤشرات المالية التي تحسب على أساس هذه البيانات. من خلال بناء تحليل مقارن لمعايير التقارير المالية الدولية ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١٧، والنتائج الرئيسية من تطبيق المعيار الدولي ١٦، وذلك فيما يتعلق بالبيانات والمؤشرات المالية التي يتم تحديدهما على أساس كلا المعيارين.

واختبرت دراسة (Xu, et al., 2017) كيف تؤثر رسملة الإيجار التشغيلي في ظل تطبيق معيار IFRS16 على القوائم المالية والقيمة الملائمة للمعلومات المالية من خلال اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة معنوية في النسب المالية للمركز المالي والقيمة الملائمة للمعلومات المالية وتوصلت الدراسة الى ان رسملة الإيجار التشغيلي يؤثر على القيمة الملائمة للمعلومات المالية بالقوائم المالية بصورة ذات دلالة على الأصول والخصوم والديون المحملة بالفوائد والنسب المالية الرئيسية

ثانيا : التعليق على الدراسات السابقة :

اتفقت دراسة (Hagar, 2015) مع دراسة (Winberg, 2015) على ان المعيار الجديد IFRS16 يؤدي الى زيادة العبء الإداري لأنه من الضروري تنسيق إجراءات مشروع تنفيذ المعيار مع إدارة تكنولوجيا المعلومات ، حيث أن مسودة الإصدار الجديدة تشتمل إلى حد كبير على الكثير من العمل الإداري والعمليات الحسابية المعقدة

واتفقت دراسة (Ericson, & Skarphagen, 2015) مع دراسة Masaki Kusano, Yoshihiro Sakuma, and Noriyuki Tsunogaya, (2015), ودراسة (Bohušová, 2015) ودراسة (Xu, et al., 2017) ودراسة (Sacarin, 2017) على وجود تأثير سلبي لرسملة الإيجار التشغيلي على المؤشرات المالية من خلال تأثير رسملة الإيجار التشغيلي على نسب الرفع المالي ونسب الربحية في الشركات المدرجة بالبورصة وعلى سلوك المنشأة فيما يتعلق باختيار المعالجة المحاسبية وترتيبات عقود الإيجار ، وان تأثير المعالجات المحاسبية للإيجار التشغيلي والتمويلي على مستخدمي القوائم المالية من رسملة الإيجار التشغيلي يكون بصورة فردية حيث يجب أن تعمل مسودة إصدار معيار الإيجار الجديد على التخلص من تلك المشاكل حيث يكون الهدف ليس فقط تحديد التأثير المالي ومقارنته مع المعايير الحالية ولكن أيضا تحديد النتائج الاقتصادية بالنسبة للشركات المستأجرة ، من خلال استخدام النسب المالية

المختارة التي من المفترض أن تتأثر بالمعالجات الجديدة. وبناء على هذه النتائج يتم تحديد النتائج الاقتصادية للشركات المستأجرة.

بينما تناولت دراسة (Bohusova, & Svoboda, 2016) العلاقة بين الحد الأدنى من التزامات الإيجار المستقبلية المرسمة كأحد بنود الأصول الثابتة والعاقد على الأصول. حيث تبين وجود علاقة بين الحد الأدنى من التزامات الإيجار المستقبلية المرسمة والمديونية، وعلاقة بين الحد الأدنى من التزامات الإيجار المستقبلية المرسمة ونسبة الدين إلى حقوق المساهمين. وأكدت نتائج الدراسة على أن المنشآت تستخدم الإيجار التشغيلي لتحسين تحليل النسب المالية مقارنة باقتناء الأصول.

وتوصلت دراسة (Ellimäki, 2016) إلى أن نسب الرفع المالي والنسب الحالية قد تدهورت وهناك اختلافات بين الشركات الثلاثة والتي نتجت في معظمها من المبالغ المتباينة للإيجارات التشغيلية والتمويلية والمبلغ الكلي للخصوم التمويلية. ومن المتوقع أن الشركة ذات أعلى مبلغ التزامات إيجار خارج الميزانية تمثل أكبر الاختلافات في كل النسب المالية الثلاثة

وتوصلت دراسة (Öztürk, & Serçemeli, 2016) إلى أن انعكاس الإجراءات التشغيلية على قائمة المركز المالية من المحتمل أن يتسبب في زيادات ذات دلالة معنوية في الأصول والخصوم ولهذا السبب من المحتمل أن يكون هناك زيادات ذات دلالة في نسبة الخصوم إلى الأصول وانخفاض ذو دلالة في العائد على الأصول. بينما توصلت دراسة (Hsieh, & Su, 2015) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآثار السلبية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية وذلك باستخدام نموذج العائد حيث وجد أن كلا من التأثيرات السلبية والإيجابية تمتلك قوة تفسيرية إضافية لعوائد الأسهم الحالية عن الأرباح المعلنة

بينما توصلت دراسة (Sandblom, & Strandberg, 2015) أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية فيما يتعلق باستبدال معيار الإيجار داخل الصناعات المختلفة، حيث أنه لا توجد أدلة على أن القيمة الملائمة للإيجارات التشغيلية تتأثر بالصناعة التي تعمل فيها الشركة بينما أشارت دراسة (Giner, & Pardo, 2016) أن كل من الحجم ونوع الصناعة بالمنشأة يؤثران على قرار الإيجار التشغيلي بالإضافة إلى أن الشركات التي تميل إلى عدم الالتزام بتعهداتها تفضل اختيار عقود الإيجار التشغيلي. وبالتالي، ونتيجة لذلك، فإن هذه الشركات ستكون أكثر المتضررين من التغييرات المحاسبية، ومن

إدراج عقود الإيجار في قائمة المركز المالي ، وأصبح من غير المستغرب أن هذه الشركات تعارض بقوة التغيير المحاسبي المتعلق برسمة عقود الإيجار.

ويؤيد ذلك دراسة (Giner, & Pardo, 2016) الى أنه ليس فقط حجم وصناعة المنشأة تؤثر على قرار الإيجار التشغيلي ولكن أيضا الشركات القريبة من اختراق وتجاوز اتفاقياتها التعاقدية تكون أكثر ميلا لاختيار الإيجارات التشغيلية. وبالتالي، من المؤكد أن مثل هذه الشركات سوف تكون أكثر تأثرا بالتغيير المحاسبي في المحاسبة على الإيجار مع تطبيق المعيار الجديد IFRS16

وتناولت دراسة (Adel, 2015) تأثير التغييرات على التقارير المالية نتيجة تطبيق المعيار الجديد IFRS16 من خلال اختبار العلاقة بين الزيادة في التعرض لمخاطر بنود الإيجار خارج الميزانية وحدتها بالنسبة لسلوك جماعات الضغط لإبقاء الإيجار التشغيلي خارج الميزانية.

بينما توصلت دراسة (Öztürk, & Serçemeli, 2016) الى أنه مع نشر المعيار الخاص بالمحاسبة عن عقود الإيجار يتم الإفصاح عن الإيجارات غير المسجلة في قوائم المركز المالي ومن ثم تقديم معلومات أكثر شفافية وصحيحة وقابلة للمقارنة.

يتضح للباحثة من خلال تحليل واستقراء الدراسات السابقة انه على الرغم من معالجة المعايير المحاسبية لمعظم المشاكل المحاسبية لعقود الإيجار إلا أنه لا يزال يوجد نقاط ضعف وقصور في المعالجة المحاسبية عن عقود الإيجار نظرا لصعوبة تحقق متطلبات الاعتراف بعقود الإيجار التشغيلية في الميزانية بالإضافة الى تعدد الإصدارات المحاسبية لعقود الإيجار وتعارضها في بعض الأحيان ، مما أدى الى صعوبة حل المشكلات المحاسبية المتعلقة بها ، بالإضافة الى عدم تحقق الاتساق الفكري بين مفهوم وشروط الاعتراف بعقود الإيجار التشغيلية والتمويلية ، ومن ثم عدم التمثيل الصادق للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار ، مما أدى الى اصدار المعيار الدولي الجديد IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC Topic 842 لما لهما من دور اساسي في تحسين المحتوى الاعلامي للتقارير المالية

ثالثا : اشتقاق فروض البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث وللإجابة على التساؤلات فإن الباحثة سوف تقوم باختبار الفروض الرئيسية الآتية :

الفرض الأول : لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حول مبررات تطوير المعايير المحاسبية لتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الايجار.

الفرض الثاني : لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حول الأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية.

الفرض الثالث : لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حول الأثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في البورصة المصرية

المحور الثالث : مبررات تطوير المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية

في المعايير الدولية والامريكية والمصرية

أكد مجلس معايير المحاسبة الدولي الى انه على الرغم من ان قيمة العقود الايجارية بلغ حوالي ٣,٣ ترليون دولار امريكي بالنسبة للشركات المسجلة بالبورصة والتي تتبع كل من المعايير الدولية او الامريكيه ، فان حوالي ٨٥% من العقود الايجارية حاليا تظهر خارج الميزانية (IASB, 2016) ، مما يعكس استمرارية وتفاقم مشكلة التمويل خارج الميزانية ، ومن المتوقع أن تتأثر نصف الشركات في العالم والتي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية بالمعيار (IFRS 16) وكذلك بالمعيار الأمريكي (ASC topic 842) في التغلب على تلك المشكلات من خلال تقييم مدى الحاجة لتطوير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في تلك المعايير وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية

اولا : مفهوم العقود الايجارية في المعايير الدولية

تعد العقود الايجارية احد اهم الحلول التمويلية واكثرها انتشارا والتي تمكن عدد كبير من منشآت الاعمال من الحصول على الاصول الثابته واستخدامها دون الحاجة الى استنفاد قدرا كبيرا من السيولة المتاحة للمنشاه في الاجل القصير كما انها تتيح قدرا من المرونة وتمكن المستاجر من تجنب بعض الامور والمشاكل الخاصة بتقادم الاصل ومخاطر القيمة المتبقية (Residual value risk) فضلا عن انه في كثير من الاحيان

تعد العقود الايجاريه الوسيله المناسبه للحصول على بعض الاصول الثابته والتي قد تكون غير متاحه للبيع (PWC, 2016a).

ويركز مفهوم العقود الايجاريه وفقا للمعيار IFRS16 على مفهوم السيطرة (Control) من خلال توافر عنصرين اساسيين عنصر الانتفاع (Benefit Element) و عنصر السلطه او التحكم (Power Element) و يتفق ذلك مع ما جاء عن مفهوم السيطرة في المعيار الدولي للتقارير الماليه رقم ١٠ القوائم الماليه المجمعه و كذلك المعيار الدولي للتقارير الماليه رقم IFRS15 الايراد من عقود العملاء و كذلك المقترح الذي قدمه المجلس من خلال الاطار المفاهيمي ، وقد اشتمل المعيار على رسم توضيحي (Flowchart) يساعد على تحديد ما اذا كان التعاقد يشتمل على معامله تأجيرييه أم لا (Deloitte, 2016).

وقد سلط التعريف الجديد للإيجار في المعيار IFRS16 الضوء أكثر على من الذي يسيطر على الأصل المستأجر وإذا لم يكن هنالك سيطرة فقد لا يكون هنالك إيجار للقيمة الحالية المتوقعة لأية دفعات سوف تتم عند نهاية عقد الإيجار ، حيث يتم قياس الأصول والالتزامات بناء على القيمة الحالية لدفعات الإيجار ، ومن التغيرات المهمة في المعيار الجديد انه اعتبر جميع عقود الإيجار المرتبطة بما يعرف بمفهوم " البيع وإعادة الاستئجار" ضمن قائمة المركز المالي للشركة ولا يجوز أن تبقى خارج قائمة المركز المالي بغض النظر عن وجود عملية بيع أم لا.

وقد ناقش أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية التغيرات على القياس والافصاح عن عقود الإيجار في التقارير المالية وذلك من خلال ما تناولته المقترحات والتوصيات السابقة على اصدار المعيار (IFRS16: Leases) من اجل تطوير المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17 ، وهذه التغيرات من المرجح أن يكون لها تأثير كبير على المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار ، حيث تدفع العديد من المنظمات والمنشآت الجديدة بأن تتجه غالبيتها نحو التملك بدل من التأجير ، لما يحققه من العديد من المزايا المحاسبية والمالية من عقود الإيجار.

الا ان قياس تأثير تلك التغيرات لدى الشركات ليست واضحة ، حيث ان استخدام عقود الإيجار التشغيلية هي أكثر انتشارا في كثير من الشركات ، كما ان معالجة عقود الإيجار في قائمة المركز المالي سوف تؤثر على النسب المالية الرئيسية المستمدة من قائمة المركز المالي للشركة ، ويمكن أن تؤثر أيضاً على نسبة الدين إلى حقوق الملكية ، وأي عقود أخرى وذلك للحفاظ على مستويات معينة بنسبة ثابتة بقائمة المركز المالي ،

وهذا سوف يكون له دور في التأثير على سلوك الشركات عند اتخاذ قرار الإيجار ام الشراء ، وبالتأكيد الشركات سوف تحتاج إلى الأخذ بكل هذه الجوانب والإعتبارات المُشار إليها في الحُسابان عند وضع استراتيجيات الملكية على المدى الطويل ، حيث قد يستلزم بعض الوقت قبل أن نرى تغييرات في أداء الشركات بعد نشر البحوث المتعلقة بتأثير IFRS 16 على قرارات المستثمرين واصحاب المصالح ..

ثانيا - متطلبات المعالجة المحاسبية عن العقود الايجارية في المعايير الدولية

يدخل المعيار (IFRS16:Leases) حيز التنفيذ اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ والذي يتطلب من المستأجرين لحساب عقود الإيجار في قائمة المركز المالي للشركة الاعتراف بحق عقد الإيجار لاستخدام الملكية كأصل، ومدفوعات الإيجار كالتزام. هذا هو تغيير كبير لكثير من المنشآت التي لم تعد قادرة على أن تعتبر عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية ومكسوف على مدى فترة الإيجار، حيث المستأجر لديه مصلحة الملكية ويتحمل مخاطر الملكية كأصل .

وبتطبيق المعيار IFRS16 فإن المنشأة تستطيع عند البدء في تطبيق المعيار ان تختار بين خيارين اما تطبيق المفهوم الجديد للإيجار على جميع العقود القائمة -عدم التمييز بين عقود الايجار التشغيلية والتمويلية ، وهذا سيؤدي إلى زيادة في تكلفة تطبيق المعيار الا أنه سيساعد في إمكانية المقارنة بين الشركات بشكل أفضل أما الخيار الآخر فهو الإبقاء على العقود القديمة كما هي وتطبيق المفهوم الجديد لعقود الإيجار على عقود الإيجار الجديدة وهذا سيؤدي إلى تقليل تكلفة التطبيق الا ان المقارنة ستكون أقل فائدة ووضوحاً

ويطبق المعيار الدولي للتقارير الماليه رقم ١٦ (IFRS 16: leases)¹ على كافة العقود الايجارية عدا :

- اتفاقيات التاجير الخاصه بالكشف عن و استخدام الموارد الطبيعيه مثل البترول والغاز و الغابات والمعادن و حقوق التعدين الاخرى
- العقود الايجاريه للاصول البيولوجيه و التي يتم المحاسبه عنها ضمن نطاق معيار المحاسبه الدولي (IAS41)

¹ IFRS 16 : Leases available at <https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:juzsKIMsqGgl:https://www.vna-lease.nl/stream/ifrs-16-leases-standard-january-2016.pdf+&cd=9&hl=ar&ct=clnk&gl=eg>

- تراخيص الملكية الفكرية (Intellectual Property) الممنوحة من جانب المؤجر و التي يتم المحاسبه عنها ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير الماليه IFRS 15 (الايراد من عقود العملاء)
- اتفاقيات الترخيص الخاصة بينود مثل الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات والبراءات وحقوق النشر والتأليف والى يتم المحاسبه عنها ضمن نطاق معيار المحاسبه الدولي IAS 38
- اتفاقيات التنازلات لانهاء الخدمه والى يتم المحاسبه عنها ضمن نطاق IFRIC 12 Service (concession arrangements)

وتتناول الباحثة اهم فروع متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الايجار فى المعيار الدولي للتقارير الماليه IFRS16 ومعيار المحاسبه الدولي (IAS17) (PWC, 2016b) فيما يلى :

وجه المقارنة	المعيار الدولي للتقارير الماليه IFRS16	معيار المحاسبه الدولي IAS17
مفهوم العقود الاجاريه	يركز المعيار الجديد فى تعريف العقود الاجاريه على مفهوم السيطرة فان التعاقد الاجارى لا يتم الا فى حاله ما اذا كان للمستاجر الحق فى السيطرة على استخدامات الاصل فضلا عن الانتفاع بالمنافع الاقتصادية لهذا الاصل	يتم التعاقد الاجارى عندما يزل للمستاجر كل منافع الاصل حتى و ان كان للمستاجر حق السيطرة عليه. و يعنى ذلك ان بعض المعاملات و التى يتم معالجتها حاليا فى ظل معيار المحاسبه الدولي رقم ١٧ على انها تعاقدات اجاريه سوف تخرج عن نطاق المعيار الجديد منها على سبيل المثال Power Purchasing (Arrangements)
تصنيف العقود الاجاريه (Lease Contracts Classification)	وضع نموذج محاسبى واحد للمحاسبه عن كافة العقود الاجاريه باعتبارها عقود اجاريه تمويليه .	المحاسبه عن العقود الاجاريه فى الدفاتر الخالصه بالمستاجر تصنف العقود الاجاريه الى عقود اجاريه تشغيليه و اخرى تمويليه
فصل عناصر العقود الاجاريه (Separating Lease Components)	اشار المعيار الى فصل بعض بنود العقود الاجاريه كعقد اجارى منفصل فى حاله ما اذا كان يحقق منفعه مستقله للمستاجر و ان يكون مستقل و لا يرتبط بالعناصر الاخرى التى اشتمل عليها العقد	لم يرد اى ارشادات واضحه حول كيفية التعامل مع العقود الاجاريه التى تشتمل على اكثر من بند او عنصر الا فيما يخص العقود الاجاريه للمباني و الاراضى
دمج العقود الاجاريه (Combination of)	وضع المعيار شروط محدده لدمج العقود الاجاريه و تشمل:	لم يشتمل المعيار على ارشادات واضحه لدمج العقود الاجاريه

	<ul style="list-style-type: none"> • ان يكون قد تم التعاقد على مجموعه من العقود جملة واحد • و ان يكون الهدف التجارى لكل منهما يعتمد على الاخر • ان يكون المبلغ المتفق عليه باحد العقود متوقف على او مرتبط باداء او سعر عقد اخر 	<p>contracts)</p>
<p>لم يعطى</p>	<p>اعفى المعيار الدولى للتقارير الماليه رقم ١٦ المستأجر من تسجيل او الاعتراف باى من العقود الاجاريه قصيره الاجل التى تقل مدتها عن ١٢ شهر و تلك التى تقل قيمتها عن ٥٠٠٠ دولار امريكى او مايعرف بالعقود منخفضة القيمة (Valued) Assets</p>	<p>الاعفاءات (Exemptions):</p>
<p>لا تعد الاقساط الاجاريه جزءا من الالتزام الاجارى اذا كانت تتوقف قيمتها على احد المؤشرات او معدل معين</p>	<p>تعد الاقساط الاجاريه جزءا من الالتزام الاجارى اذا كانت تتوقف قيمتها على احد المؤشرات او معدل معين</p>	<p>الاقساط الاجاريه المتغيره (Variable Lease Payments)</p>
<p>تشمل قائمه الدخل وفقا لمتطلبات معيار المحاسبه الدولى رقم ١٧ كل مما يلى:</p> <p>ا. بالنسبه للعقود الاجاريه التشغيليه</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاقساط الاجاريه للعقود الاجاري (محسوبا وفقا لطريقه القسط الثابت) <p>ب. بالنسبه للعقود الاجاريه التمويليه</p> <ul style="list-style-type: none"> • اهلاك الاصل المستاجر • الالتزام الاجارى باتباع طريقه معدل الفائدة الفعليه (Effective Interest Rate Method) • الاقساط الاجاريه المتغيره و التى لا تعد جزءا من الالتزام الاجارى و هى تلك التى لا تعتمد على مؤشر او معدل 	<p>تشمل قائمه الدخل وفقا لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير الماليه رقم ١٦ على كل مما يلى</p> <ul style="list-style-type: none"> • اهلاك الاصل المستاجر Right of Use Asset Depreciation • الالتزام الاجارى باتباع طريقه معدل الفائدة الفعليه (Effective Interest Rate Method) <p>الاقساط الاجاريه المتغيره و التى لا تعد جزءا من الالتزام الاجارى و هى تلك التى لا تعتمد على مؤشر او معدل</p>	<p>متطلبات العرض بقائمه الدخل (Income Statement Presentation)</p>

الإيجارى		
تشمل قائمه التدفقات النقدية وفقا لمطالبات المعيار ما يلى: التجويرية التشغيله الاقساط الإيجاريه ضمن التدفقات النقدية للانشطه التشغيليه العقود التجويريه التمويليه : (تتبع نفس المعامله التى نص عليها IFRS 16)	تشمل قائمه التدفقات النقدية وفقا لمطالبات المعيار ما يلى : • الدفعات الإيجاريه لسداد جزء من اصل المبلغ ضمن التدفقات النقدية الناتجه عن الانشطه التمويليه • الدفعات الإيجاريه لسداد الفائده المستحقه ضمن اى من التدفقات النقدية للانشطه التشغيليه او التمويليه على حسب السياسه المتبعه بالمنشاه • الدفعات الإيجاريه الخاصه بالعقود الإيجاريه قصيره الاجل و العقود الإيجاريه للاصول منخفضه القيمه وكذلك الدفعات الإيجاريه المتغيره التى لا تعد جزءا من الالتزام الإيجار ضمن التدفقات النقدية التشغيليه	متطلبات العرض بقائمه التدفقات النقدية (Cash Flow Statement Presentation)

ويعد الاختلاف بين المعيار IFRS16 والمعيار الدولى IAS17 او بينهما وبين

المعيار المصرى واضحا فى تحديد الشروط اللازمه لتحديد طبيعة العقد التمولى فبينما اشترط المعيار الدولى IAS17 توافر شرط واحد من الشروط الاربعه لاعتبارة عقد تأجير تمويلى وعدم توافر ايا منهما يجعله عقد تشغيلى (كريمة، ٢٠١٦)

- ١- حق الملكية : ان تنتقل ملكية الاصل المؤجر الى المستأجر فى نهاية مدة العقد
- ٢- مدة العقد : يجب ان يغطى العقد اطول مدة من العمر الانتاجى للاصل
- ٣- خيار الشراء : للمستأجر حرية اتخاذ قرار الشراء للاصل المؤجر
- ٤- تحديد القيمة الاجارية : يجب ان تكون القيمة الحالية لمدفوعات القيمة الاجارية عند بداية العقد اكبر من او تساوى القيمة العادلة للاصل المؤجر بعد خصم اى منح ضريبية للمؤجر

بينما استوجب المعيار المصرى ٢٠ لسنة ٢٠١٥ ضرورة توافر شرطين معا لكى يمكن اعتبار عقد الاجار تمويلى :

- ١- ان يتضمن العقد حق المستأجر فى شراء الاصل المؤجر فى التاريخ وبالمبلغ المحدد فى العقد والا اعتبر عقد اجار عادى

٢- ان تمثل القيمة الحالية لاجمالي القيمة التعاقدية ٩٠% من قيمة المال المؤجر وان تمثل مدة العقد ٧٥% من العمر الانتاجي للاصل المؤجر.

بينما خرج المعيار IFRS16 عن هذا الاطار والغي التمييز بين التشغيلي والتمويلي في دفاتر المستاجر ، ويعد ذلك خطوة هامة لتحسين مصداقية المعلومات وزيادة شفافية قائمة المركز المالي ، حيث يتم رسملة عقود الايجار التشغيلية والافصاح عنها للمستخدمين فتقل مشكلة البنود خارج الميزانية والتي تعد اهم مشكلات عقود الايجار.

ومما سبق يتضح ان اهم تداعيات اصدار المعيار IFRS16 ان عملية التأجير توفر مصدرا مهما ومرنا للتمويل للعديد من الشركات في العالم ، حيث ان معيار المحاسبة الدولي القديم رقم IAS17 المتعلق بالايجار يجعل الأمر صعباً على المستثمرين وغيرهم بالحصول على صورة أكثر نقة حول حجم أصول الشركة. المستاجرة والالتزامات المالية المترتبة على عقود الايجار

ثالثا : متطلبات المعالجة المحاسبية عن العقود الايجارية في المعيار الامريكى

:(ASC Topic:842)

معظم المتطلبات التي وردت بالمعيار الصادر عن مجلس معايير المحاسبه الماليه الامريكى (ASC: Topic 842) تتفق مع ما ورد بالمعيار الدولي للتقارير الماليه (IFRS16: leases) الا ان هناك بعض الفروق بين كل منهما تتعلق بشكل اساسى ببعض جوانب المعالجه المحاسبية للعقود الايجاريه الخاصه بالمستاجر ، حيث يعتمد المعيار الامريكى على التمييز بين كل من العقود الايجاريه التمويليه و العقود الايجاريه التشغيليه وذلك على عكس المعالجه المحاسبية للعقود الايجاريه التي وردت بالمعيار الدولي فيما يتعلق بالمستاجر والتي تتطلب ان يتم المحاسبه عن كل العقود الايجاريه باعتبارها عقود ايجاريه تمويليه. اي انه فى ضوء المعيار الامريكى يتم اتباع نموذجين محاسبين مختلفين (Dual Accounting Models) احدهما للمحاسبه عن العقود الايجاريه التمويليه والاخر للمحاسبه عن العقود الايجاريه التشغيليه بينما يتبع المعيار الدولي للتقارير الماليه (IFRS16: leases) نموذج محاسبى موحد للمحاسبه عن كافه العقود الايجاريه بنفس الطريقه (IASB, 29 (Single Accounting Model)

January 2016) و بالتالى فان العقود الايجارايه المصنّفه باعتبارها عقود ايجارايه تشغيليه و فقا للمتطلبات التى ورد ب (Topic 842) سوف يتم المحاسبه عنها بشكل مختلف و فقا للمتطلبات التى وردت بالمعيار الدولى كما انها سوف يكون لها تاثير مختلف على كل من قائمه الدخل الشامل وقائمه التدفقات النقدية و فقا للمعيار الدولى **IFRS16: leases** مقارنة بالمعيار الذى سبقه

وفما يلى تتناول الباحثة المتطلبات التى وردت بالمعيار الدولى للتقارير الماليه (IFRS16: leases) و التى لا تتفق مع المتطلبات التى ورد بالمعيار الامريكى ASC (Topic 842) (KPMG, 2016):

ASC Topic 842	IFRS16: leases	اوجه المقارنه
نطق تطبيق المعيار الامريكى لا يشتمل على تاجير الاصول المعنويه سواء بالنسبه للمؤجر او المستاجر .	نطق المعيار الدولى للتقارير الماليه 16 IFRS لا يشتمل على المعالجه المحاسبية لتاجير الاصول المعنويه وذلك بالنسبه للمؤجر الا انه يسمح للمستاجر بتطبيق هذا المعيار فى المحاسبه عن العقود الايجارايه للاصول المعنويه و ذلك دون الزام	النطاق:
لم يرد هذا الاستثناء بالمعيار الامريكى	و فقا للمتطلبات التى وردت بالمعيار الدولى يتم اعفاء المستاجر من قياس او الاعتراف بالعقود الايجارايه للاصول التى تقل قيمتها عن ٥٠٠٠ دولار امريكى او ما يسمى بالاصول منخفضه للقيمه (Low Valued Assets)	المعالجه المحاسبية للعقود الايجارايه الخاصه بالمستاجر Lessee Accounting Model)
لم يتضمن المعيار الدولى متطلبات صريحه عن امكانيه التحصيل للاقساط الايجارايه او القيمه الازمه لاستيفاء ضمانات القيميّه المتبقيه	على عكس المعيار الامريكى لا يفرق المعيار الدولى بين العقود الايجارايه للمصنّفه كمبيعات (Sales- type Financing Lease) و العقود الايجارايه التمويليّه المباشره (Direct	المعالجه المحاسبية للعقود الايجارايه الخاصه بالمؤجر Lessor Accounting Model)

	<p>Financing Lease) لذلك يسمح المعيار الدولي بالاعتراف بإيراد البيع من العقود الإيجارية التمويلية المباشرة في تاريخ التعاقد</p>	
لا يسمح بذلك	<p>على عكس المعيار الأمريكي يسمح المعيار الدولي بإتباع اسس مختلفة لقياس الأصل المستأجر مثل نموذج القيمة العادلة وفقاً للمتطلبات التي وردت بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠: IAS 40) (Investment Property) نموذج اعاده التقييم وفقاً للمتطلبات التي وردت بمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ IAS 16: Property Plant and (Equipment</p>	<p>قياس الأصل المستأجر (Measurement of right-of-use Asset)</p>
لا يتطلب ذلك	<p>يتطلب المعيار الدولي اعاده تقدير الإقساط الإيجارية المتغيرة و التي تعتمد على بعض المؤشرات المعدلات (Rate or Index) في قياسها و ذلك عندما يحدث أي تغير في أي من هذه المعدلات أو للمؤشرات</p>	<p>الإقساط أو الدفعات الإيجارية المتغيرة Variable (Lease Payments)</p>
<p>يتطلب تصنيف عقد الإيجار الفرعي باعتباره عقد إيجار تشغيلي أو تمويلي بتباعد شروط التصنيف الخاصة بالمؤجر</p>	<p>يتطلب المعيار الدولي من المؤجر الوسيط (Intermediate Lessor) تصنيف العقود الإيجارية الفرعية باعتبارها عقد إيجار تمويلي إلا إذا كان عقد الإيجار الرئيسي مصنف على أنه عقد قصير الأجل (Short term (Lease) في هذه الحالة فقط يصنف عقد الإيجار الفرعي على أنه عقد إيجار تشغيلي</p>	<p>العقود الإيجارية الفرعية (SubLeases)</p>
	لم يشمل المعيار الدولي	عمليات البيع و

	<p>على ارشادات تطبيقه واضحه لتحديد ما اذا كان انتقال الاصل فى عمليات البيع واعاده التاجير يستوفى مفهوم عمليه البيع و انما لتقصر المعيار على توضيح انه فى حله ما اذا كان للبايع المستاجر (Seller- Lessee) الخيار لاعاده شراء الاصل المتملقد عليه فى هذه الحله لا توجد عمليه بيع فعليه بالبعد .</p> <p>يتطلب للمعيار الدولى ان تقتصر الارباح التى يعترف بها البايع -المستاجر - Seller (Lessee) من عمليات البيع واعاده التاجير على قيمه الارباح و المرتبطه بالفائده المتبقية (Residual interest) للاصل المتماقد عليه و التى تخص المشتري المؤجر (Buyer-Lessor) فى نهايه عقد اعاده التاجير</p>	<p>اعاده التاجير (Sale and Leaseback)</p>
<p>يشتمل المعيار على ارشادات خاصه بالشركات غير المدرجه بالبورصه</p>	<p>على عكس المعيار الامريكى لم يشتمل المعيار الدولى على ارشادات خاصه بالشركات الغير مدرجه بالبورصه</p>	<p>الشركات غير المدرجه بالبورصه Private (Companies)</p>
<p>يتطلب تصنيف الفوائد الايجاريه المدفوعه</p>	<p>فى ضوء ما ورد بالمعيار الدولى للتقارير الماليه</p>	<p>قلمه التدفقات</p>

<p>ضمن النشاط التشغيلي بقائمة التدفقات النقدية</p>	<p>رقم ١٦ يتم المحاسبه عن ال فوائد الاجاربه المدفوعه و فقا للمتطلبات التي وردت بمعيار المحاسبه الدولي رقم ٧ IAS 7: Statement of (Cash Flow) والذي يسمح بتصنيف الفوائد المدفوعه ضمن اى من النشاطات التمويلية التشغيلية او الاستثمارية</p>	<p>Cash Flow (Statement)</p>
<p>اشتمل المعيار الامريكي على قائمه ببعض الافصاحات الوصفية المحدده وشملت على سبيل المثال: ١- وصف عام لطبيعته عقد التاجير ٢- الشروط و الاعتبارات التي تم على اساسها تحديد قيمه الاقساط الاجاربه المتغيره ٣- شروط و اعتبارات لمد العقد او فسخه ٤- القيود الائتمانيه المفروضه على المستاجر مثل تلك المرتبطه بحجم توزيعات الارباح و غيرها من القيود</p>	<p>تشابهت متطلبات الافصاح التي وردت بالمعيار الدولي مع ما ورد بالمعيار الامريكي الا انها لا تزال غير متمائله. حيث نجد ان المعيار الدولي للتقارير الماليه لم يشتمل على بنود محدده للافصاحات الوصفية محدده</p>	<p>الافصاح (Disclosure): الافصاح الوصفي Qualitative (Disclosure)</p>
<p>يتطلب المعيار الامريكي الافصاح عن مصروف تاجيري للعقود الاجاربه التشغيليه و هو ما لم يرد بالمعيار الدولي باعتباره يتبنى نموذج محاسبى واحد للمحاسبه عن كافة العقود الاجاربه دون التميز بين العقود الاجاربه التمويليه و التشغيليه</p>	<p>تختلف بعض متطلبات الافصاح الكمي التي ورد بالمعيار الدولي. عن تلك التي وردت بالمعيار الامريكي نتيجة لوجود بعض الاختلافات في المعالجه المحاسبية المتبعه في كل منها</p>	<p>الافصاح الكمي Quantitative Disclosure</p>
<p>يمنع مجلس معايير المحاسبه الماليه الامريكي اتباع منخل التحول الكامل باثر رجعي عند تطبيق</p>	<p>تختلف متطلبات التحول التي جاءت بالمعيار الدولي عن تلك التي جاءت بالمعيار الامريكي . حيث يسمح مجلس</p>	<p>التحول نحو تطبيق المتطلبات الجديده (Transition)</p>

<p>متطلبات المعيار الامريكى الجديد</p>	<p>معيير المحاسبه الدولى باتتباع اى من مدخل التحول الكامل (بأثر رجعى Full Retrospective Approach) او المدخل للمعدل للتحول بأثر رجعى (Modified Retrospective Approach) عند تطبيق متطلبات المعيار الجديد</p>	
<p>مفهوم القيمة للمادله كما ورد بالمعيار الامريكى (ASC: Topic 820) (820) ان يتطبق فى قياس القيمة المادله للتعود الاجباريه و تصنفها و ذلك فى ضوء ما ورد بالمعيار الامريكى ASC: topic (842)</p>	<p>تطبق متطلبات القياس والافصاح الوارده بالمعيار الدولى للتقارير الماليه رقم IFRS 16:Fair Value) ١٢ (Measurement) على معاملات التاجير التى تقع ضمن نطاق المعيار الدولى للتقارير الماليه رقم ١٦</p>	<p>القيمة المادله للاصول المتعاقد عليها بالتعود الاجباريه</p>
<p>سمح بالتطبيق المبكر حتى اذا لم يتزامن ذلك مع تطبيق المعيار الامريكى الخاص بالايراد .</p>	<p>يشترط المعيار الدولى من لجل التطبيق المبكر للمعيار ان يتزامن تطبيقه مع تطبيق المعيار ١٥ الدولى الخاص بالايراد</p>	<p>تاريخ التطبيق:</p>

تناولت الباحثة فى هذا المحور مبررات تطوير المعالجة المحاسبية للتعود الاجباريه فى اطار معيار المحاسبه الدولى للتقارير الماليه (IFRS16:Leases) والمعيار الامريكى (ASC topic 842) والمعيار المصرى ٢٠ لسنة ٢٠١٥ من خلال تناول مفهوم الاجار ومتطلبات الاعتراف بالاجار التشغيلى فى تلك المعايير ، حيث ادت الاختلافات فى الاعتراف بالاجار التشغيلى خارج قائمة المركز المالى الى صعوبة تقييم اداء الشركات من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة نتيجة عدم الاتساق والضعف فى متطلبات الاعتراف بالاجار التمولى والتشغيلى الناتج من تطبيق المعيار الدولى (IAS 17: leases) والضعف فى إرشادات المعالجة المحاسبية للايجار التشغيلى فى المعايير الأمريكية، مما تتطلب اصدار المعيار الدولى IFRS 16 والمعيار الامريكى ل ASC Topic 842 والمعيار المصرى ٢٠ لسنة ٢٠١٥

لتحسين المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية لتحقيق التمثيل الصادق للوضع المالى للشركة وكذلك لتحقيق مزيد من الشفافية فى التقارير المالية .

المحور الرابع: تحليل العلاقة بين متطلبات المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية وفقا للمعيار الدولى IFRS 16 والإرشاد الامريكى ASC Topic 842 وتحسين جودة التقارير المالية

يؤثر الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية إيجابيا علي شفافية المعلومات المالية ، ويزيد من القابلية المقارنة والإعتمادية للتقارير المالية إذا ما قورنت بالمعلومات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية التي كانت مطبقة في تلك الدول قبل الإنتقال إلي إعتماد معايير التقارير المالية الدولية ، حيث ان اتجاه المجلسين نحو إصدار معايير للمعالجة المحاسبية للايجار المعيار الدولى (IFRS16: leases) و المعيار الامريكى ASC (Topic:842) يشير الي الرغبة في مواجهة مشاكل المعالجة المحاسبية لعقود الايجار في كل من معايير المحاسبة الدولية وفي معايير المحاسبة الأمريكية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال وضع إطار قوي لمعالجة الأمور المتعلقة بعقود الايجار كمحاولة للحد من عدم الأتساق والضعف في المتطلبات الحالية للمعالجة المحاسبية للايجار ذلك بالإضافة الي الرغبة في تعزيز المقارنة لممارسات المعالجة المحاسبية لعقود الايجار بين المنشآت فى قائمة المركز المالى وتحسين متطلبات الإفصاح فى القوائم المالية بهدف توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية، حيث اوضح المجلسين ان الهدف الاساسى من كل من المعيار الدولى (IFRS16: leases) و المعيار الامريكى (ASC Topic:842) يتمثل فى تحديد المبادئ الاساسية التى يجب على المنشأة استخدامها للتقرير عن معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية حول طبيعة عقود الايجار وكيفية الإفصاح عنها فى القوائم المالية ، حيث يمثل خطوة هامة نحو الهدف النهائي المرتبط بتكوين مجموعة من المعايير الدولية ذات جودة عالية تلقى قبول عام فى أسواق رأس المال الدولية المختلفة، حيث أن تطبيق معيار IFRS16:

(leases) و المعيار الامريكى (ASC Topic:842) سوف يتيح للشركات الدخول لأسواق رأس المال المختلفة من خلال تقليل التكاليف المرتبطة بإعداد ومراجعة القوائم المالية خاصة للشركات متعددة الجنسيات والشركات المقيدة بأكثر من سوق لرأس المال مما يساهم في تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال. كما ان تطبيق تلك المعايير سوف يعزز من القابلية للمقارنة عالميا بين الشركات ويزيد القدرة على الفهم نتيجة لأزالة اوجة التعارض والأختلاف مما يساعد المستثمر على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة فى سوق راس المال.

ووفقا لمبادرة مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نحو اصدار **(IFRS16: leases) و المعيار الامريكى ASC (Topic:842)** لتطوير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار والذي سوف يعمل على:

- التخلص من التناقضات ونقاط الضعف في متطلبات الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية .
 - تقديم الإطار القوي لمعالجة مشكلات الإفصاح عن عقود الإيجار التشغيلية فى الميزانية.
 - تحسين قابلية مقارنة المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عبر المنشآت والصناعات والنظم القانونية وأسواق رأس المال.
 - تقديم المعلومات النافعة لمستخدمين القوائم المالية من خلال تحسين متطلبات الإفصاح.
 - تبسيط إعداد القوائم المالية من خلال خفض عدد المتطلبات التي يجب أن تشير إليها المنشأة.
- وقد اوضحت دراسة (Öztürk, & Serçemeli, 2016) ان التغييرات المرتبطة بالمحاسبة على عقود الإيجار تجاه نشر المعيار IFRS 16 كنتيجة للفترة الزمنية الطويلة والجهود المضنية المقدمة بشأن التغييرات فى القياس والإفصاح عن عقود الإيجار فى التقارير المالية وفقا للمعيار (IFRS16:Leases) فى يناير من عام ٢٠١٦، تتضمن (١) دعم تقارير كل عقود الإيجار بنفس الطريقة و(٢) عرض الإيجارات غير المسجلة فى القوائم المالية وبالتالي (٣) تقديم المعلومات الأكثر شفافية والصحيحة والقابلة للمقارنة. مما يعكس على جودة المحتوى الاعلامى للتقارير المالية

حيث يتوقع مجلس معايير المحاسبه الدوليہ IASB ان يساهم تطبيق معيار المحاسبه الدولي للتقارير الماليه (IFRS16: leases) في تحسين جوده التقارير الماليه و ذلك لعدہ اعتبارات من اهمها: (IASB, January 2016)

١- التمثيل الصادق للقوائم الماليه

الاعتراف بالاصول والالتزامات الناتجه عن العقود الايجاريه في صلب القوائم الماليه من المفترض ان يساهم في دعم التمثيل الصادق للوضع المالي للمنتشاه و كذلك تحقيق مزيد من الشفافيه حول الرافعه الماليه (Financial Leverage) وحجم راس المال المستثمر ، مما قد يساعد المستثمرين و المحللين الماليين في تقييم اداء الشركه و مركزها المالي بشكل افضل ، ومن المتوقع ان يساهم المعيار الدولي IFRS16 في تحسين نوعيه المعلومات المتاحه للمستثمرين لاتخاذ قرارات استثماريه سليمة و ذلك حيث انه في ظل تطبيق المتطلبات الحاليه للمحاسبه عن العقود الايجاريه يصبح المستثمر في حاجه الى تعديل القوائم الماليه باستخدام اساليب معينه لتقدير الاصول والالتزامات الناتجه عن العقود الايجاريه التشغيليه والتي تظهر خارج الميزانيه و ذلك باستخدام اساليب معينه و هو ما قد لا يستطيع اداؤه بعض المستثمرين .

حيث توصل مجلس معايير المحاسبه الدولي الى ان الإفصاح عن الالتزامات الايجاريه والاصول المستاجرہ فيما يتعلق بالعقود الايجاريه التشغيليه في الايضاحات المتممه للقوائم الماليه الخاصه بالمستاجر غير كافي و ذلك لسببين رئيسيين:

أ - المعلومات عن العقود الايجاريه التشغيليه غير كافيہ لبعض المستثمرين و المحللين الماليين و الذين يعتمدون في تقدير حجم الالتزامات و الاصول الناتجه عن العقود الايجاريه على المعلومات المحدوده المتاحه باستخدام بعض الاساليب والتي قد ينتج عنها تقديرات غير سليمة او غير دقيقه.

ب- المعلومات عن العقود الايجاريه التشغيليه قد لا تكون واضحه للمستثمرين و المحللين الماليين و الذين يعتمدون على الميزانيه وقائمہ الدخل و قائمہ التدفقات النقدية للحصول على معلومات كافيہ حول الرافعه الماليه وحجم اصول المنتشاه دون الاخذ في الاعتبار المعلومات المتاحه بالايضاحات المتممه للقوائم الماليه

كما ان المعالجه المحاسبية للعقود الايجاريه التشغيليه في ظل متطلبات معيار المحاسبية الدولي IAS17 لاتعكس صورہ كامله عن :

- حجم الاصول المملوكه و المستخدمه في العمليه التشغيليه
- الدفعات او الاقساط الايجاريه و التي لا يمكن تجنبها من الناحية الاقتصاديه

مما قد يدفع نسبة كبيره من المستثمرين والمحللين الماليين لتقدير الاصول و الالتزامات الناتجه عن العقود الايجاريه التي تظهر خارج الميزانيه ، والبعض قد يحاول تقدير قيمه الحاليه للاقساط الايجاريه الا انه نظرا لان المعلومات المتاحه عن عقود الايجار التشغيلية محدوده ، والبعض الاخر قد يستند الى بعض الاساليب الاخرى ومن ناحيه اخرى فانه لتقييم اداء المنشأه قد يلجا عدد من المستثمرين والمحللين الماليين الى تعديل قائمه الدخل باستبعاد الفائده المقدره على العقود الايجاريه التي تظهر خارج الميزانيه من المصروفات التشغيليه و بالتالى زياده قيمه الارباح التشغيليه للفترة والبعض الاخر يقوم باستبعاد المصروفات المتعلقه بالعقود الايجاريه التشغيليه بالكامل وذلك لتحقيق القابليه للمقارنه بين الشركات الى تعتمد على الايجار لشراء الاصول وتلك الى تقوم باستجارها وتعديل القوائم الماليه بشكل عام عاده ما يلجا اليه المستثمرين ممن لديهم الامكانيات الماديه الكافيه للحصول على معلومات دقيقه و تفسيرها وهم من يطلق عليهم (Sophisticated Investors) مثل المؤسسات الماليه. و هو ما قد لايسطيع عدد كبير من المستثمرين الافراد اداؤه

٢- القابليه للمقارنه (Comparability)

يتوقع مجلس معايير المحاسبه الدوليه ان يساهم تطبيق المعيار الدولى الجديد فى دعم خاصه القابليه للمقارنه للتقارير الماليه وذلك لسببين:

- قيام المنشأه بالاعتراف بالاصول المستاجره و الالتزامات الايجاريه بالميزانيه
- قياس الاصول المستاجره و الالتزامات الايجاريه بنفس الطريقه

ونتيجه لذلك سوف تعكس القوائم الماليه القرارات التشغيليه المختلفه للشركات مختلفه و عندما تكون العقود الايجاريه مشابه للاقتراض من اجل شراء الاصل من الناحيه الاقصاديه فان القيم المعترف بها فى ظل تطبيق IFRS 16 ستكون مشابهه لتلك المعترف بها فى حاله ما اذا اعتمدت المنشأه على الاقتراض لشراء احد الاصول. من ناحيه اخرى فانه فى حاله اختلاف العقد الايجارى عن الاقتراض لشراء اصل من الاصول من الناحيه الاقصاديه فان تطبيق المعيار الدولى سوف يعكس هذه الاختلاف فى القرارات التشغيليه فان حجم الاصول و الالتزامات سيكون اقل مقارنه بما كانت ستكون عليه قيمه هذه الاصول و الالتزامات فى حاله ما اذا اعتمدت المنشأه على الاقتراض لشراء الاصل

ويظهر دور المعالجة المحاسبية وفقا لIFRS16 فى سوق المال من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث ان من اهم خصائصها (الملائمة، Relevancy، الموثوقية، Reliability، القابلية للمقارنة Comparability، القابلية للفهم (Understandability)

حيث ان المعيار IFRS16 يمكنه زيادة جودة التقارير من خلال توحيد اسس المعالجة المحاسبية لعقود الايجار والافصاح عنها فى القوائم المالية، حيث يودى تطبيق هذا المعيار الى:

توفير معلومات اكثر فائدة لمستخدمى القوائم المالية من خلال تحسين متطلبات الافصاح مما يسهم فى فهم أفضل للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار بالمقارنة بمعايير الايجار السابقة.

تحسين القابلية لمقارنة المعالجة المحاسبية لعقود الايجار نتيجة تطبيق معالجات واحدة لعقود الايجار بشكل ثابت عبر العمليات والصناعات واسواق رأس المال المختلفة

تبسيط اعداد القوائم المالية من خلال تخفيض المتطلبات التى يجب ان تشير اليها المنشأة خارج الميزانية وبالتالي تخفيض اخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة مما يودى الى سهولة فهمها بدرجة أفضل وازالة عدم التناسق والتضارب والضعف فى المتطلبات المحاسبية لعقود الايجار فى المعايير المحاسبية السابقة.

ويجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الكافية لتمكين مستخدمى القوائم المالية من فهم طبيعة عقود الايجار (تمويلية ام تشغيلية) حيث اتفقت الدراسات على المنافع التى يحققها (IFRS16: leases) و المعيار الامريكى (ASC Topic:842) لمستخدمى التقارير المالية من حيث:

١ - تحسين شفافية القوائم المالية من خلال تعزيز متطلبات الافصاح عن عقود الايجار التمويلية والتشغيلية

٢ - تحقيق الاتساق فى المعاملات المحاسبية المتشابهة اقتصاديا فى المعالجة المحاسبية لعقود الايجار مما يحقق خاصية القابلية للمقارنة ويدعم اعلام سوق المال

٣ - دعم ثقة مستخدمى القوائم المالية فى اسس الاعتراف والافصاح عن العقود الايجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة فى معايير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار الحالية (الدولية والامريكية)

٤ - تحقيق الموضوعية من خلال توحيد المعالجة المحاسبية للمعاملات المتشابهة وازالة التضارب الذى كان موجودا فى المعيار الدولى IAS17

٥ - يساهم المعيار في تبسيط عملية اعداد القوائم المالية من خلال الحد من متطلبات الارشادات التي يجب الرجوع اليها للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار التشغيلية من خلال توفير اطار شامل للاعتراف بالايجار

وقد حدد (Thiongo, 2016) و (Ellimäki, 2016) تأثير تطبيق المعيار الدولي IFRS16 على القوائم المالية. كما يلي :

١ - تأثير تطبيق المعيار الدولي IFRS16 على قائمة المركز المالي.

جاء المعيار IFRS 16 بمعالجة مختلفة لعقود الايجار عن تلك التي تطبق حاليا وفقا والمعيار IAS 17، حيث أن IAS 17 يصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تمويلي تظهر في ميزانية الشركة المستأجرة أو عقود إيجار تشغيلي لا تظهر بالميزانية ويتم الإفصاح عنها في الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

ويعامل المعيار IFRS 16 جميع عقود الإيجار بطريقة متشابهة بدون تصنيف كما هو في IAS 17 حيث تتم رسملة عقود الإيجار من خلال الاعتراف بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار وإظهارها إما على أنها أصول إيجار (أصول حق الانتفاع/الاستخدام) أو إظهارها معاً مع العقارات والمعدات والآلات. وإذا تمت مدفوعات الإيجار مع مرور الوقت، تعترف الشركة أيضاً بالالتزام المالي الذي يعبر عن التزامها بعمل المدفوعات الإيجارية المستقبلية. والتأثير الأكبر للمتطلبات الجديدة في الـ IFRS 16 هو الزيادة في أصول الإيجار وخصوم التمويل. ووفقاً لذلك، بالنسبة للشركات ذات عقود الإيجار الجوهرية خارج الميزانية، سوف يكون هناك تغيير في المقاييس المالية الرئيسية المشتقة من أصول وخصوم الشركة (على سبيل المثال، نسب الرفع المالي).

٢- تأثير تطبيق المعيار الدولي IFRS16 على قائمة الدخل.

بالنسبة للشركات ذات عقود الإيجار الجوهرية خارج الميزانية، سوف يعمل الـ IFRS 16 على تغيير طبيعة المصروفات المرتبطة بتلك الإيجارات: حيث يستبدل الـ IFRS 16 مصروفات الإيجار التشغيلي المباشرة النمطية بكل من التالي:

- تكلفة إهلاك أصول الإيجار (المشتمل عليهم في التكاليف التشغيلية)
- مصروفات الفائدة على خصوم الإيجار (المشتمل عليها في تكاليف التمويل).

وهذا التغيير يعمل على انسجام معالجة مصروفات الإيجار بالنسبة لكل عقود الإيجار. ورغم أن تكلفة الإهلاك تكون عادة متساوية، ومصروفات الفائدة تنخفض مع مرور مدة الإيجار مع تسديد مدفوعات الإيجار. وهذا سوف يجعل تكلفة مصروف الإيجار في السنوات الأولى أعلى من السابق وذلك نتيجة استهلاك الأصل بنسبة ثابتة إلا ان استهلاك مصروف الفائدة سوف يتناقص.

٣ - تأثير تطبيق المعيار الدولي IFRS16 على قائمة التدفقات النقدية.

لا تؤدي التغييرات في المتطلبات المحاسبية إلى تغيير كمية النقدية المنقولة بين أطراف عقد الإيجار. وبالتالي، لن يؤثر الـ IFRS 16 على المبلغ الكلي للتدفقات النقدية الواردة في التقارير، ولكن من المتوقع أن يكون له تأثير على عرض التدفقات النقدية المرتبطة بعقود الإيجار السابقة خارج الميزانية. ومن المتوقع أن يؤدي إلى خفض التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة مع الزيادة المقابلة في التدفقات النقدية التمويلية الخارجة مقارنة بالمبالغ المقررة في ظل تطبيق الـ IAS 17. وهذا لأنه عند تطبيق الـ IAS 17، تعرض الشركات التدفقات النقدية الخارجة في عقود الإيجار السابقة خارج الميزانية على أنها أنشطة تشغيلية. وعلى النقيض، عند تطبيق الـ IFRS 16، فإن كل من التزامات الإيجار ومدفوعات الفائدة تقع ضمن الأنشطة التمويلية.

٤ - المخاطر الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16.

- مخاطر نتيجة التغيير في السياسات المحاسبية (المعايير) بما يؤدي إلى التغيير في البيانات والارقام المحاسبية وتغيرات ملموسة في النسب والمؤشرات التي تعتمد على المعلومات المحاسبية بما قد يؤثر بالسلب على قرارات مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين (الدين / حقوق المساهمين) و (حقوق المساهمين / الأصول) (هامش الربح) و (العائد على الأصول) و (العائد على حقوق المساهمين) وهي تلك النسب التي يكون فيها الأصل أو الالتزامات الناشئة عنه أو كلاهما داخلة في حساب هذه النسب والمؤشرات.
- مخاطر تغيير أنماط سلوك المستأجرين نتيجة لتطبيق المعيار IFRS 16، فقد يفضل المستأجرين إنهاء عقود الإيجار السارية والاتجاه نحو الاستدانة مقابل شراء أصول مماثلة، وذلك بالنسبة إلى الشركات التي كانت وفقا والمعيار رقم 17 IAS كانت تفضل الاستئجار لتحسين المؤشرات والنسب المالية.
- مخاطر قد تتصل بالتحايل على تطبيق المعيار رقم 16 IFRS حيث قد تلجأ بعض الشركات وبخاصة تلك التي يمكن ان يكون بينهما اتفاق ضمني يمكن المحافظة عليه (كالشركات المستحوذ والمستحوذ عليها) إلى إبرام عقود إيجار لمدة تساوي أو تقل عن عام وتجدد فور انتهاء العقد بمدد مماثلة.

ومما سبق يتضح أهمية دور كل من معيار الإيجار IFRS 16 و المعيار الأمريكي (ASC Topic:842) في تحسين اعلام سوق راس المال حيث ان جوهر المعيار هو تحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتي تتمثل في (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم) لذا يؤدي كل من (IFRS16: leases) و المعيار الأمريكي (ASC Topic:842) دورا كبيرا في تحسين جودة التقارير المالية وتحسين قرارات الاعلام في سوق راس المال مما ينعكس بالاجابية على قرارات المستثمرين في البورصة.

المحور الخامس : دراسة استكشافية لتقييم انعكاس تطبيق المعيار IFRS 16 على المحتوى الاعلامى للتقارير المالية فى البيئة المصرية

تهدف الدراسة الاستكشافية الى استطلاع آراء مفردات عينة الدراسة (المديرين الماليين ومعدى التقارير المالية فى شركات التأجير التمويلي المقيدة بالبورصة المصريه - المستثمرين والمحللين الماليين فى البورصة المصرية) حول انعكاس تطبيق المعيار IFRS 16 على المحتوى الاعلامى للتقارير المالية فى البيئة المصرية وذلك من خلال تعريف عينة الدراسة بمتطلبات المعيار IFRS 16 , والإرشاد الامريكى 'ASC topic (842) وعرض دوافع تطوير معايير الايجار الحالية وخطوات القياس والأفصاح عن عقود الايجار وتقييم مدى فهم عينة الدراسة لتأثير تطبيق المعياران على المحتوى الاعلامى للتقارير المالية فى البيئة المصرية من خلال الاجابة على اسئلة قائمة الاستقصاء التي اعدت لهذا الغرض

الاختبارات الاحصائية لفروض الدراسة الميدانية:

تناول الباحثة فى هذا المحور عرض وتحليل نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية وذلك لاختبار مدى صحة فروض البحث، وذلك كما يلي:

أولاً: الهدف من الدراسة الاستكشافية :

تهدف هذه الدراسة الى الحصول على دليل ميداني عن أهمية المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الامريكى (ASC topic 842) فى تحسين المحتوى الاعلامى للتقارير المالية من خلال تحليل وجهات النظر العلمية والعملية للفئات المعنية بالبحث ، وذلك من خلال اختبار فروض البحث وتحديد مدى قبول هذه الفروض من عدمه.

ثانياً: فروض الدراسة: تتمثل فروض الدراسة فى.

الفرض الأول : لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حول مبررات تطوير المعايير المحاسبية لتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الايجار.

الفرض الثاني : لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حول الأثر الايجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الامريكى (ASC topic 842) فى تحسين المحتوى الاعلامى للتقارير المالية.

الفرض الثالث : لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حول الأثار الايجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 على جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المقيدة بالبورصة المصرية.

ثالثاً: تحديد مجتمع البحث واختيار العينة:

نظرا لصعوبة حصر مجتمع البحث فقد اعتمدت الباحثة علي سحب عينة حكمية ، من بعض شركات التأجير التمويلي وفقا لتقرير الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً من موقع الهيئة العامة للرقابة المالية (الشركات المختارة وفقا للحصة السوقية : الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس) - كوريليس للتأجير التمويلي - مصر (كوروب ليس)- الاهلي للتأجير التمويلي - جى بى للتأجير التمويلي)*

- المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية فى شركات التأجير التمويلي المختارة والمقيدة بالبورصة المصرية وقد بلغ حجم العينة (٣٥ مفردة)
- المستثمرين والمحللين الماليين فى البورصة المصرية ، وقد بلغ حجم العينة (٥٠) مفردة .
- رابعاً: التوزيع النسبي لعينة الدراسة:
- تتمثل إجمالي مفردات العينة في (٨٥) مفردة ، والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي لمفردات عينة الدراسة.

- جدول رقم (١) التوزيع النسبي لمفردات عينة الدراسة

النسبة	العدد	فئات الدراسة
%٤١،١٨	٣٥	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية
%٥٨،٨٢	٥٠	المستثمرين والمحللين الماليين فى البورصة المصرية
%١٠٠	٨٥	الإجمالي

- خامساً: تصميم قائمة الاستقصاء:

في ضوء أهداف وفروض البحث السابق الإشارة إليها، قامت الباحثة بتصميم استمارة استقصاء، يتمثل هدفها الرئيسي في جمع البيانات، من أفراد مجتمع البحث ، وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء في ثلاثة أسئلة تغطي اثر تطوير معايير المعالجه المحاسبية لل عقود الايجاريه على تحسين جودة التقارير المالية فى البيئة المصرية ، وتم صياغتها حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) وتم صياغتها كالاتي:

الأجابة الوصفية	موافق تماماً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الترجيح الرقمي	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

سادساً: توزيع قوائم الاستقصاء وتلقي الردود:

قامت الباحثة بعمل مقابلات شخصية مع بعض مفردات العينة وذلك للتحقق من مدى ملاءمة أسئلة الاستقصاء من ناحية ، وفهم المستقصي منهم لمعني ومضمون الأسئلة من ناحية أخرى ، ويوضح الجدول رقم (٢) عدد القوائم الموزعة والمستردة لفئات الدراسة.

جدول رقم (٢) يوضح عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستردة والمستبعدة والصالحة للتحليل

البيانات	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستجابة للاستمارات الصالحة للتحليل
المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	٣٥	٢٩	٢٨	%٨٠,٠٠٠
المستثمرين والمحللين الماليين	٥٠	٣٨	٣٣	%٦٦,٠٠٠
الإجمالي	٨٥	٦٧	٦١	%٧١,٧٦

وفي ضوء الجدول السابق يتضح أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل

فئة من

فئات الدراسة يعد معدل مناسب ، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في اختبار فرض البحث.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد مراجعة استمارات الاستقصاء ، تم ترميز البيانات ، وإدخال إجاباتها على الحاسب الآلي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS Version 22)، وذلك لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ، حيث استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

١- الأساليب الإحصائية الاعتمادية:

وهي الأساليب التي تهتم بمدى إمكانية الاعتماد علي نتائج تحليل بيانات قائمة الاستقصاء بمعنى مدى تجانس الإجابات بين المستقصي منهم ومدى إمكانية تعميم نتائجها علي المجتمع وذلك من خلال اختبارات معامل الثبات ومعامل الصدق ، وقد تم الاعتماد علي معامل الفا كرونباخ Alpha Cronbach

٢- الأساليب الإحصائية الوصفية:

هي تلك الأساليب التي تعني بإعطاء معلومات عن خصائص البيانات الداخلة في التحليل بهدف تحديد سمات وخصائص واتجاهات عينة البحث نحو فروض الدراسة ومنها:

- الوسط الحسابي Mean لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات مفردات الدراسة عن المحاور الرئيسية للدراسة.
- الانحراف المعياري Std. Deviation لمعرفة تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة عن المتوسط العام للإجابات.
- معامل الاختلاف Coefficient of Variance حيث يعتب أنسب الأساليب الإحصائية التي تستخدم لقياس درجة التشتت في استجابات مفردات عينة الدراسة ويشير التقارب بين المعاملات الى تجانس مفردات العينة.
- اختبار مان ويتني Mann-Whitney: وهو احد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين متوسطين، وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لاختبار مدى وجود فروق بين أراء فئتي عينة الدراسة.

ثامناً: اختبار الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات البحث:

قامت الباحثة بحساب معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach ، باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية (Reliability) دلالة في تقييم درجة التناسق الداخلي ، ويستخدم لبحث مدى إمكانية الاعتماد علي نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج ، وتتراوح قيمة معامل Alpha بين (صفر) و (واحد)، وكلما اقتربت من الواحد دلت علي وجود ثبات مرتفع ، وكلما اقتربت من الصفر دلت علي عدم وجود ثبات ، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات لمقاييس الدراسة.

جدول رقم (٣) يوضح معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستقصاء

المسائل	البيانات	عدد العبارات	معامل الثبات Alpha	معامل الصدق الذاتي *
الأول	مبررات تطوير المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار	10	.829	.910
الثاني	هل يؤدي تطوير المعايير المحاسبية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) الى تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية	6	.671	.819
الثالث	الأثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية	7	.794	.891

* تم حساب معامل الصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات

وباستعراض الجدول رقم (٣) يتضح أن قيم معامل الثبات و معامل الصدق مقبولة لجميع الأسئلة وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج .

تاسعاً: عرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائي لاختبارات الفروض:

قامت الباحثة بعرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الاستطلاعية وذلك لاختبار مدى صحة فروض البحث، وذلك كما يلي:

١ - نتائج اختبارات الفرض الأول:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوي معنوية ٥% حول مبررات تطوير المعايير المحاسبية لتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار".

أستهدف السؤال الأول استطلاع رأي عينة البحث حول مبررات تطوير المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، ويمكن للباحثة توضيح مبررات تطوير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال العناصر التالية مرتبة حسب أهميتها النسبية وفقاً لرأي عينة البحث ، و قامت الباحثة بإجراء الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الأول ، ويوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعبارات السؤال الأول المتمثل في مبررات تطوير المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار ، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية من خلال الجدول رقم(٤):

جدول رقم (٤)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لمبررات تطوير المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار

ترتيب العنصر	درجة الموافقة	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	ترميز العنصر	المقاييس الإحصائية
6	موافق تماماً	14.95	.73440	4.1639	X1	يجد الإيجار احد البنود التي يعتمد عليه مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي.
7	موافق تماماً	18.99	.78476	4.1311	X2	تعد العقود الإيجارية احد اهم الطول التمويلية وأكثرها انتشارا والتي تمكن عدد كبير من منشآت الاعمال من الحصول على الاصول الثابتة واستخدامها دون الحاجة الي استنفاذ قدر كبير من السيولة المتاحة للمنشأة في الاجل القصير
9	موافق	17.68	.70711	4.0000	X3	تصعب المعايير الحالية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للإيجار على الممثلين وغيرهم للحصول على صورة أكثر دقة حول حجم أصول الشركة المستأجرة والالتزامات المالية المترتبة على عقود الإيجار
3	موافق	18.57	.78858	4.2459	X4	يؤدي رسالة الإيجارات التمويلية على نحو مشابه لامتلاك

	تماماً					الأصول وترك الاجراءات التشغيلية خارج الميزانية الى صعوبة تقييم اداء الشركات من قبل المستثمرين.
4	موافق تماماً	22.06	.92210	4.1803	X5	ضعف الشفافية و القابلية للمقارنة بين المنشآت فيما يتعلق بالاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات الإيجارية بقامه المركز المالي والإفصاح عن المعلومات الهامه والمتعلقة باتفاقيات العقود الإيجارية
10	موافق	22.95	.92181	4.0164	X6	يساعد الإفصاح عن الإيجارات غير المسجلة في قوائم المركز المالي على تقديم معلومات أكثر شفافية وصحيحة وقابلة للمقارنة.
1	موافق تماماً	17.66	.75567	4.2787	X7	تعتبر متطلبات الإفصاح في المعايير الحالية للمعالجة المحاسبية للإيجار غير كافية لمستخدمي القوائم المالية لفهم طبيعة ايجارات المنشأة وارتباطها بالمطومات الأخرى للقوائم المالية
2	موافق تماماً	19.11	.81449	4.2623	X8	يعاني معيار المحاسبة الدولي الحالي المتعلق بعقود الإيجار من عدم الاتساق الفكري حيث يفرق بين الإيجار التشغيلي والإيجار التمولي
5	موافق تماماً	17.20	.71899	4.1803	X9	يؤدى التمييز بين العقود الإيجارية التمويلية والعقود التشغيلية لصعوبة اجراء المقارنات بين شركات التأجير لدى المستثمرين أو ما يعرف بالتحليل المقارن بين الشركات
8	موافق	23.10	.95041	4.1148	X10	يساعد وضع نموذج محاسبي واحد للمحاسبة عن كافة العقود الإيجارية باعتبارها عقود ايجارية تمويلية في إمكانية المقارنة بين الشركات بشكل أفضل
	موافق تماماً	12.29	.51103	4.1574		المؤشر العام

ويتضح للباحثة من خلال الجدول السابق أن متوسط جميع العبارات أكبر من ٣ ، وهذا يدل على أهمية مبررات تطوير المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة ، كما يلاحظ أيضاً أن الانحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد ، وذلك يدل على انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة.

كما يتضح من الجدول رقم (٤) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهات عاماً نحو الموافقة / الموافقة تماماً علي مبررات تطوير المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤،١٥٧٤) وبمعامل اختلاف معياري قدره (١٢،٢٩) وكان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة علي الترتيب X7 تعتبر متطلبات الإفصاح في المعايير الحالية للمعالجة المحاسبية للإيجار غير كافية لمستخدمي القوائم المالية لفهم طبيعة ايجارات المنشأة وارتباطها بالمعلومات الأخرى للقوائم المالية ، X8 يعاني معيار المحاسبة الدولي الحالي

المتعلق بعقود الايجار من عدم الاتساق الفكري حيث يفرق بين الايجار التشغيلي والايجار التمويلي، X^4 يؤدي رسملة الإيجارات التمويلية على نحو مشابه لامتلاك الأصول وترك الايجارات التشغيلية خارج الميزانية الى صعوبة تقييم اداء الشركات من قبل المستثمرين، وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (١٧،٦٦) ، (١٩،١١) ، (١٨،٥٧) على التوالي.

كما يتضح من الجدول رقم (٤) أيضا أن أقل العبارات التي حازت علي موافقة مفردات عينة البحث X^6 يساعد الاقصاد عن الايجارات غير المسجلة في قوائم المركز المالي على تقديم معلومات أكثر شفافية وصحيحة وقابلة للمقارنة، و X^3 تصعب المعايير الحالية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للإيجار على المستثمرين وغيرهم للحصول على صورة أكثر دقة حول حجم أصول الشركة المستأجرة والالتزامات المالية المترتبة على عقود الايجار ، وقد كانت معاملات الاختلاف المعياري لهذه العبارات مقدارها (٢٢،٩٥) ، (١٧،٦٨) على الترتيب.

كما يمكن تأكيد النتيجة السابقة باستخدام اختبار Mann-Whitney Test وكانت نتيجة الاختبار كالتالي:

جدول رقم (٥)

يوضح قياس التباين في أراء مجموعات العينة (اختبار مان ويتي Mann-Whitney Test)

مستوى المعنوية p-value	متوسط الرتب	العدد	مجموعات العينة	العبارات
.788	31.61	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	يعد الايجار احد البنود التي يعتمد عليه مستخمي القوائم المالية في تقييم اداء المنشأة ومركزها المالي.
	30.48	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.660	32.00	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	تعد العقود الإيجارية احد اهم الطول التمويلية وأكثرها انتشارا والتي تمكن عدد كبير من منشآت الاعمال من الحصول على الاصول الثابتة واستخدامها دون الحاجة الى استئاقه فترا كبيرا من السيولة المتاحة للمنشأة في الاجل القصير
	30.15	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
1.000	31.00	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	تصعب المعايير الحالية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للإيجار على المستثمرين وغيرهم للحصول على صورة أكثر دقة حول حجم أصول الشركة المستأجرة والالتزامات المالية المترتبة على عقود الايجار
	31.00	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.694	31.89	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	يؤدي رسملة الإيجارات التمويلية على نحو مشابه لامتلاك الأصول الى صعوبة تقييم اداء الشركات من قبل المستثمرين.
	30.24	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.796	30.41	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	ضعف الشفافية و القابلية للمقارنة بين المنشآت فيما يتعلق

	31.50	33	المستثمرين والمحللين الماليين	بالاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات الإيجارية بقائمه المركز المالي والافصاح عن المعلومات الهامة والمتعلقة باتفاقيات العقود الإيجارية
		61	الإجمالي	
.914	30.75	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	يساعد الإفصاح عن الإيجارات غير المسجلة في قوائم المركز المالي على تقديم معلومات أكثر شفافية وصحيحة وقابلة للمقارنة.
	31.21	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.817	31.52	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	تعتبر متطلبات الإفصاح في المعايير الحالية للمعالجة المحاسبية للإيجار غير كافية لمستخمي القوائم المالية لفهم طبيعة ايجارات المنشأة وارتباطها بالمعلومات الأخرى للقوائم المالية
	30.56	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.358	33.09	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	يعاني معيار المحاسبة الدولي الحالي المتعلق بعقود الإيجار من عدم الاتساق الفكري حيث يفرق بين الإيجار التشغيلي والإيجار التمويلي
	29.23	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.667	31.96	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	يؤدي التمييز بين العقود الإيجارية التمويلية والعقود التشغيلية لصعوبة إجراء المقارنات بين شركات التأجير لدى المستثمرين أو ما يعرف بالتحليل المقارن بين الشركات
	30.18	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.883	31.34	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	يساعد وضع نموذج محاسبي واحد للمحاسبة عن كافة العقود الإيجارية باعتبارها عقود إيجارية تمويلية في إمكانية المقارنة بين الشركات بشكل أفضل
	30.71	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	

* دالة احصائياً عند مستوى مغوية ٠.٠٠٥

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحثة أن مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٠٥ ، حيث أن قيم P - Value أكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء عينة البحث (متوسطات جميع العبارات) حول مبررات تطوير المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار .

وفي ضوء نتائج التحليل السابق يتضح للباحثة مدى إدراك عينة الدراسة (المديرين الماليين ومدى القوائم المالية ، المستثمرين والمحللين الماليين) حول مبررات تطوير المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، مما يدل على صحة الفرض الأول " لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية

بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حول مبررات تطوير المعايير المحاسبية لتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار .

٢- نتائج اختبارات الفرض الثاني:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حول الأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية".

أستهدف السؤال الثاني استطلاع رأي عينة البحث حول الأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية"، ويمكن للباحثة توضيح من خلال العناصر التالية مرتبة حسب أهميتها النسبية وفقاً لرأي عينة البحث ، وقامت الباحثة بإجراء الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثاني ، ويوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعبارات السؤال الثاني المتمثل في هل يؤدي تطوير المعايير المحاسبية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) الى تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية من خلال الجدول رقم(٦):

جدول رقم (٦)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية للأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية

البيان	المقاييس الإحصائية	ترميز العناصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	درجة الموافقة	ترتيب العناصر
يؤثر الالتزام بالمعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) إيجابياً على شفافية المعلومات المالية ، ويزيد من صفة القابلية للمقارنة والاعتمادية للتقارير المالية.	X11	4.0984	.53867	13.14	موافق تماماً	5	
يساهم المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC (topic 842) في القياس والافصاح عن عقود الإيجار في التقارير المالية من خلال عرض الإجراءات غير المسجلة في القوائم المالية وتقديم المعلومات	X12	4.1475	.35759	8.62	موافق تماماً	3	

						الأكثر شفافية والصحيحة والقابلة للمقارنة، مما ينعكس على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية.
4	موافق تماماً	13.81	.57260	4.1475	X13	يحقّق المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC (topic 842) نوع من التقارب و ذلك فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح الخاصة بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.
2	موافق تماماً	13.75	.62200	4.5246	X14	يدعم المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC (topic 842) ثقة مستخدمي القوائم المالية في أسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن العقود الإيجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة في معايير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار الحالية.
1	موافق تماماً	13.14	.59460	4.5246	X15	تساهم المعالجة المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار طبقاً للمعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في الحد من عدم الاتساق والضعف في المتطلبات الحالية للمعالجة المحاسبية للإيجار.
6	موافق	17.57	.67102	3.8197	X16	يساهم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن العقود الإيجارية في صلب القوائم المالية في دعم التمثيل الصادق للوضع المالي للمنشأة من خلال قيام المنشأة بالاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات الإيجارية بالميزانية
	موافق تماماً	8.300	.34947	4.2104		المؤشر العام

ويتضح للباحثة من خلال الجدول السابق أن متوسط جميع العبارات أكبر من ٣ ، وهذا يدل على الأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة ، كما يلاحظ أيضاً أن الانحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد ، وذلك يدل علي انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة .

كما يتضح من الجدول رقم (٦) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة / الموافقة تماماً علي الأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤،٢١٠٤)

وبمعامل اختلاف معياري قدره (٨،٣٠) وكان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة علي الترتيب هو X15 تساهم المعالجة المحاسبية المتعلقة بعقود الايجار طبقاً للمعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في الحد من عدم الاتساق والضعف في المتطلبات الحالية للمعالجة المحاسبية للإيجار ، و X14 يدعم المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) ثقة مستخدمي القوائم المالية في اسس الاعتراف والقياس والافصاح عن العقود الإيجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة في معايير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار الحالية. ، و X12 يساهم المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في القياس والافصاح عن عقود الايجار في التقارير المالية من خلال عرض الإيجارات غير المسجلة في القوائم المالية وتقديم المعلومات الأكثر شفافية والصحيحة والقابلة للمقارنة، مما ينعكس على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (١٣،١٤) ، (١٣،٧٥) ، (٨،٦٢) على التوالي.

كما يتضح من الجدول رقم (٦) أيضا أن أقل العبارات التي حازت علي موافقة مفردات عينة البحث X16 يساهم الاعتراف بالأصول و الالتزامات الناتجة عن العقود الإيجارية في صلب القوائم المالية في دعم التمثيل الصادق للوضع المالي للمنشأة من خلال قيام المنشأة بالاعتراف بالأصول المستأجرة و الالتزامات الإيجارية بالميزانية، و X11 يؤثر الإلتزام بالمعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) إيجابيا علي شفافية المعلومات المالية ، ويزيد من صفة القابلية للمقارنة والاعتمادية للتقارير المالية ، وقد كانت معاملات الاختلاف المعياري لهذه العبارات مقدارها (١٧،٥٧) ، (١٣،١٤) على الترتيب.

كما يمكن تأكيد النتيجة السابقة باستخدام اختبار Mann-Whitney Test وكانت نتيجة الاختبار كالآتي:

جدول رقم (٧)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test)

مستوى المعنوية p-value	متوسط الرتب	العدد	مجموعات العينة	العبارات
.678	30.18	28	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	يؤثر الإلتزام بالمعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) إيجابيا علي شفافية المعلومات المالية ، ويزيد من صفة القابلية للمقارنة والاعتمادية للتقارير المالية
	31.70	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.126	28.68	28	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	يساهم المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC (topic 842) في القياس والافصاح عن عقود
	32.97	33	المستثمرين والمحللين الماليين	

		61	الإجمالي	الإيجار فى التقارير المالية من خلال عرض الإيجارات غير المسجلة فى القوائم المالية وتقديم المعلومات الأكثر شفافية والصحيحة والقابلة للمقارنة، مما ينعكس على جودة المحتوى الإعلاني للتقارير المالية.
.164	28.12	28	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	يحقق المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC (topic 842) نوع من التقارب و ذلك فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح الخاصة بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار..
	33.44	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.777	30.39	28	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	يدعم المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC (topic 842) ثقة مستخدمي القوائم المالية فى اسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن العقود الإيجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة فى معايير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار الحالية
	31.52	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.960	31.11	28	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	تساهم المعالجة المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار طبقاً للمعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) فى الحد من عدم الاتساق والضعف فى المتطلبات الحالية للمعالجة المحاسبية للإيجار.
	30.91	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.298	28.68	28	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	يساهم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن العقود الإيجارية فى صلب القوائم المالية فى دعم التمثيل الصادق للوضع المالي للمنشأة من خلال قيام المنشأة بالاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات الإيجارية بالميزانية
	32.97	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	

* دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠،٠٥

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحثة أن مستوى المعنوية أكبر من ٠،٠٥ ، حيث أن قيم P - Value أكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء عينة البحث (متوسطات جميع العبارات) مما يؤكد مدى إدراك عينة الدراسة (المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية ، المستثمرين والمحللين الماليين) حول الأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) فى تحسين المحتوى الإعلاني للتقارير المالية.

مما يدل على صحة الفرض الثاني " لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوي معنوية ٥% حول الأثر الإيجابي للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC topic (842) في تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية".
نتائج اختبارات الفرض الثالث:

لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة عند مستوي معنوية ٥% حول الأثر الإيجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري".
أستهدف السؤال الثالث استطلاع رأي عينة البحث حول الأثر الإيجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن للباحثة توضيح الأثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 من خلال العناصر التالية مرتبة حسب أهميتها النسبية وفقاً لرأي عينة البحث ، وقامت الباحثة بإجراء الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الثالث ، ويوضح الجدول التالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لعبارات السؤال الثالث المتمثل في الأثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية من خلال الجدول رقم(٨):

جدول رقم (٨)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية للأثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري

الاحصائية البيانية	المقاييس	ترميز العناصر	الوسط الصلبي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	درجة الموافقة	ترتيب العناصر
	تحسين متطلبات الإفصاح من خلال توفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية عن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بالمقارنة بمعايير الإيجار السابقة	X17	4.2295	.52894	12.51	موافق تماماً	3
	يساهم في تعزيز المقارنة بين المنشآت في أسواق رأس المال المختلفة و تحسين متطلبات الاعلام في سوق رأس المال بهدف توفير	X18	4.3115	.46694	10.83	موافق تماماً	1

						المعلومات اللازمة عن العقود الإيجارية لمستخدمي التقارير المالية
7	موافق	18.54	.71134	3.8361	X19	تحسين شفافية القوائم المالية من خلال تعزيز متطلبات الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية
4	موافق تماماً	13.80	.57260	4.1475	X20	تحقيق الاتساق في المعاملات المحاسبية المتشابهة اقتصادياً في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.
2	موافق تماماً	12.99	.55810	4.2951	X21	دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في امس الاعتراف والقياس والإفصاح عن العقود الإيجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة في معايير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار الحالية
6	موافق	18.39	.72955	3.9672	X22	تبسيط عملية اعداد القوائم المالية من خلال الحد من متطلبات والإرشادات التي يجب الرجوع اليها للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال توفير اطار شامل للاعتراف بالإيجار
5	موافق	14.12	.56249	3.9836	X23	يساهم في تعزيز المقارنة بين المنشآت في أسواق رأس المال المختلفة. و تحسين متطلبات الاعلام في سوق راس المال بهدف توفير المعلومات اللازمة عن العقود الإيجارية لمستخدمي التقارير المالية.
	موافق تماماً	7.83	.32198	4.1101		المؤشر العام

ويتضح للباحثة من خلال الجدول السابق أن متوسط جميع العبارات أكبر من ٣ ، وهذا يدل على الآثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في سوق الاوراق المالية المصري وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة ، كما يلاحظ أيضا أن الانحراف المعياري لكل العبارات أقل من الواحد ، وذلك يدل علي انخفاض التشتت في استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات وبالتالي وجود اتساق وتقارب في اجابات مفردات العينة.

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة / الموافقة تماماً علي الآثار الإيجابية المتوقعة من تطبيق

المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في سوق الاوراق المالية المصري، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤،١١٠١) وبمعامل اختلاف معياري قدره (٧،٨٣) وكان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة علي الترتيب هو X18 يساهم في تعزيز المقارنة بين المنشآت في أسواق رأس المال المختلفة و تحسين متطلبات الاعلام في سوق راس المال بهدف توفير المعلومات اللازمة عن العقود الإيجارية لمستخدمي التقارير المالية ، X21 دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في اسس الاعتراف والقياس والافصاح عن العقود الإيجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة في معايير المعالجة المحاسبية لعقود الايجار الحالية ، X17 تحسين متطلبات الافصاح من خلال توفير معلومات اكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية عن المعالجة المحاسبية لعقود الايجار بالمقارنة بمعايير الايجار السابقة، وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (١٠،٨٣) ، (١٢،٩٩) ، (١٢،٥١) على التوالي.

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أيضا أن أقل العبارات التي حازت علي موافقة مفردات عينة البحث هي X19 تحسين شفافية القوائم المالية من خلال تعزيز متطلبات الافصاح عن عقود الايجار التمويلية والتشغيلية و X22 تبسيط عملية اعداد القوائم المالية من خلال الحد من متطلبات والارشادات التي يجب الرجوع اليها للمعالجة المحاسبية لعقود الايجار من خلال توفير اطار شامل للاعتراف بالإيجار ، وقد كانت معاملات الاختلاف المعياري لهذه العبارات مقدارها (١٨،٥٤) ، (١٨،٣٩) على الترتيب.

كما يمكن تأكيد النتيجة السابقة باستخدام اختبار Mann-Whitney Test وكانت نتيجة الاختبار كالآتي:

جدول رقم (٩)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test)

العبارات	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
تحسين متطلبات الافصاح من خلال توفير معلومات اكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية عن المعالجة المحاسبية لعقود الايجار بالمقارنة بمعايير الايجار السابقة	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	28	32.54	.449
	المستثمرين والمحللين الماليين	33	29.70	
	الإجمالي	61		
يساهم في تعزيز المقارنة بين المنشآت في أسواق رأس المال المختلفة و تحسين متطلبات الاعلام في سوق راس المال بهدف توفير المعلومات اللازمة عن العقود الإيجارية لمستخدمي التقارير المالية	المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية	28	33.48	.210
	المستثمرين والمحللين الماليين	33	28.89	
	الإجمالي	61		

.238	28.32	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	تحسين شفافية القوائم المالية من خلال تعزيز متطلبات الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية
	33.27	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.192	33.70	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	تحقيق الاتساق في المعاملات المحاسبية المتشابهة اقتصاديا في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.
	28.71	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.500	29.57	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في اسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن العقود الإيجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة في معايير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار الحالية
	32.21	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.164	34.18	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	تبسيط عملية اعداد القوائم المالية من خلال الحد من متطلبات والإرشادات التي يجب الرجوع اليها للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال توفير اطار شامل للاعتراف بالإيجار
	28.30	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	
.489	29.61	28	المديرين الماليين ومدى القوائم المالية	يساهم في تعزيز المقارنة بين المنشآت في أسواق رأس المال المختلفة و تحسين متطلبات الإعلام في سوق رأس المال بهدف توفير المطومات اللازمة عن العقود الإيجارية لمستخدمي التقارير المالية.
	32.18	33	المستثمرين والمحللين الماليين	
		61	الإجمالي	

* دالة احصائيا عند مستوى مغنوية ٠،٠٥

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحثة أن مستوى المعنوية أكبر من ٠،٠٥ ، حيث أن قيم P - Value أكبر من مستوى المعنوية ٥% ، مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء عينة البحث (متوسطات جميع العبارات) حول الآثار الايجابية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS16 علي جودة التقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة في سوق الاوراق المالية المصري ، مما يدل على صحة الفرض الثالث

النتائج والتوصيات والابحاث المستقلة

اولا النتائج :

تتلخص نتائج البحث في ضوء مشكلة البحث وهدفه ومنهجيته وتقسيماته

فيما يلي :

١- يعد الايجار التشغيلي احد البنود المحاسبية الهامة فى القوائم المالية التى يهتم بها المستثمرين الحاليين والمرتبين والمحليلين الماليين فى تقييم اداء المنشأة حيث يستخدم كمؤشر لتقييم الاداء المالى والمحاسبى للمنشأة ويساعد مستخدمى القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية فى البورصة

٢- يودى الايجار دوراً مهماً وأكثر نفعية كمقياس لتقييم أداء المنشأة

٣- اتفقت معظم الدراسات على ان المعيار IFRS16 يحسن من اعلام سوق راس المال ويحقق المنافع لمستخدمى القوائم المالية من خلال زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتى تتمثل فى (الملائمة،الموثوقية،القابلية للمقارنة ، القابلية للفهم) حيث يودى دورا كبيرا فى قرارات المستثمرين فى البورصة من خلال :

أ - تحسين شفافية القوائم المالية الناتج من متطلبات الافصاح عن الايجارات التمويلية والتشغيلية

ب - تحقيق الاتساق فى المعاملات المحاسبية المتشابهة اقتصاديا فى المعالجة المحاسبية للايجارات التشغيلية مما يحقق خاصية القابلية للمقارنة ويدعم اعلام سوق المال

ج - دعم ثقة مستخدمى القوائم المالية فى اسس الاعتراف والافصاح عن الايجارات التشغيلية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة فى المعايير الحالية (الامريكية والدولية والمصرية)

د - تحقيق الموضوعية من خلال توحيد المعالجة المحاسبية للمعاملات المتشابهة وازالة التضارب الذى كان موجودا فى المعيار الدولى IAS 17: leases

٤- اثبتت الدراسة الاستكشافية من خلال اراء عينة الدراسة (المديرين الماليين ومعدى القوائم المالية فى شركات التأجير التمويلي ، المستثمرين والمحليلين الماليين بالبورصة) وجود العديد من مبررات تطوير المعايير المحاسبية الامريكية والدولية والمصرية للمعالجة المحاسبية للايجار التشغيلي وأن تطبيق المعيار IFRS 16 يؤثر إيجابيا علي المحتوى الإعلامي للتقارير المالية لشركات التأجير التمويلي المسجلة فى البورصة المصرية ، حيث اثبت اختبار الفروض صحة فروض البحث الثلاثة وعدم وجود تشتت فى اجابات مفردات عينة البحث ، حيث اثبت اختبار Mann-Whitney Test وجود توافق بين اراء فئات الدراسة عند مستوى معنوية (٠،٠٥)

ثانيا : التوصيات :

فى ضوء النتائج التى توصلت اليها الدراسة ، فإن الباحثة توصى بالآتى :

١ - تحليل وتقييم الآثار المحتملة لتطبيق المعيار IFRS16 على تحسين متطلبات الافصاح المحاسبى فى بيئة الاعمال المصرية

٢ - تحليل وتقييم الاثار المحتملة لتطبيق المعيار IFRS16 على تحسين ثقة المستثمرين في فى القوائم المالية فى بيئة الاعمال المصرية
٣ - قيام هيئة سوق المال فى مصر بالاهتمام بالتأثير المحتمل لتطبيق المعيار IFRS16 على سوق راس المال المصرى واجراء التعديلات اللازمة بما يحقق التوافق مع متطلبات البيئة المصرية لتجنب حدوث مشاكل قد تواجه البيئة المصرية عند تطبيق المعيار IFRS16

ثالثا : مجالات الابحاث المستقبلية :

- ١- اجراء بحوث لتقييم الاثار المحتملة لمشاكل تطبيق المعيار IFRS16 على اسواق راس المال فى الدول المختلفة .
- ٢- اختبار اثر تطبيق المعيار IFRS16 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- ٣ - دراسة التأثير المحتمل لتطبيق المعيار IFRS16 على نفعية التقارير المالية فى سوق راس المال المصرى
- ٤- دراسة اثر التكامل بين المعيار IFRS16 والمعيار IFRS15 على جودة التقارير المالية

المراجع

اولا المراجع العربية :

١- كريمة، دينا عبد العليم، (٢٠١٦). "تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الايجار والمشاكل المترتبة عليها فى ضوء المعايير المحاسبية". مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٣)، المجلد (٢٠)، الجزء (١)، ص ص. ١-٤٥.

٢- الهيئة العامة للرقابة المالية، "قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ فى شأن التأجير التمويلى وتعديلاته"، جمهورية مصر العربية.

٣- الهيئة العامة للرقابة المالية، "معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٥"، جمهورية مصر العربية.

ثانياً المراجع الاجنبية:

- 1- Adel, Ashraf, (2015), "Leases: How did lobbying group on the new lease exposure draft reflect the financial reporting?", *Unpublished Master Thesis*, Faculty of Economics and Business, University of Amsterdam.
- 2- Bohusova, H., & Svoboda, P., (2016), "Possible Amendment to IFRS for SMEs due to New Approach to Operating Lease Reporting in Full IFRS: Effect on Financial Analysis Ratios in Air Cargo Transportation in the Czech Republic" *Review of Integrative Business and Economics Research*, Vol 5, No. 1, pp.139-151.
- 3- Bohušová, H., (2015) "Is Capitalization of Operating Lease Way to Increase of Comparability of Financial Statements Prepared in Accordance with IFRS and US GAAP?" *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, Vol. 63, No. 2, PP. 507-514.
- 4- Deloitte, (2016), "*IASB issues IFRS 16 – Leases*". available at: <http://www2.deloitte.com/ge/en/pages/audit/ifrs-news-2016/25-january.html>
- 5- Ellimäki, P., (2016). "Transition to IFRS 16 Leases and its Impact on Key Financial Ratios for Construction Companies in Finland". *Bachelor's Thesis Degree Programme in International Business*, 14 September 2016, HAAGA-HELIA, University of Applied Science .
- 6- Ericson, J.; & Skarphagen, R., (2015). "Capitalization of Operating Lease and its impact on Financial Ratios" *Unpublished Master Thesis*, Business School, Jönköping University
- 7- FASB, (February 25, 2016). "*ASC 842 — Leases*". Available at: <https://www.iasplus.com/en-us/standards/fasb/broad-transactions/asc842>

- 8- Giner, B.; & Pardo, F., (2016), "Operating lease decision and the impact of capitalization in a bank-oriented country". *Applied Economics*, Vol. (49), No. (19), pp.1886-1900.
- 9- Hagar, Adil Ali, (2015). "Lease Accounting Modification: A qualitative study about how Swedish listed companies are preparing as well as adapting to the proposed amendments in IAS 17 Leases", *Unpublished Master Thesis*, Jonkoping University , joknkobing international Business school.
- 10- Hsieh, S. J.; & Su, Y., (2015). "The economic implications of the earnings impact from lease capitalization" *Advances in Accounting*". Vol. 31, No. 1, pp. 42-54.
- 11- <http://www.iasplus.com/en/news/2016/01/ifrs-16>
- 12- IASB, (13 Jan 2016). "*IASB issues new leasing standard*". Available at:
- 13- IASB, (2016). "*IFRS 16: leases*". Available at: <http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Leases>
- 14- IASB, (29 January 2016), "*Investor Perspectives :A New Lease of Life*" Available at : <http://www.ifrs.org/alerts/publication/pages/investor-perspectives-a-new-lease-of-life.aspx>
- 15- IASB, (January 2016). "*IFRS 16: leases Effects Analysis*". Available at: www.ifrs.org/.../IASB.../IFRS_16_effects_analysis.pdf
- 16- KPMG, (2016). "*IFRS 16 A more Transparent Balance sheet First Impressions*". Available at: <http://www.kpmg-institutes.com/institutes/financial-reporting-network/articles/2016/01/first-impressions-ifrs-16-leases.html>

- 17- Masaki Kusano, Yoshihiro Sakuma, and Noriyuki Tsunogaya, (2015), Economic Consequences of Changes in the Lease Accounting Standard: Evidence from Japan, *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 12.1 (2016): 73-88.
- 18- Öztürk, M., & Serçemeli, M., (2016), "Impact of New Standard "IFRS 16 Leases" on Statement of Financial Position and Key Ratios: A Case Study on an Airline Company in Turkey". *Business and Economics Research Journal*, Vol. 7, No. 4, pp.143-157.
- 19- PWC, (2016a). "*IFRS 16: The leases standard is changing Are you ready?*". Available at: <https://www.pwc.se/sv/pdf-reports/ifrs-16-the-leases-standard-is-changing-are-you-ready.pdf>
- 20- PWC, (2016b). "*IFRS 16 – A new era of lease accounting: PwC In depth INT2016-01*". Available at: <https://translate.google.com/#en/ar/IFRS%2016%20%E2%80%93%20A%20new%20era%20of%20lease%20accounting%3A%20PwC%20In%20depth%20INT2016-01>
- 21- PWC, 2016, "IFRS 16: The leases standard is changing Are you ready?". Available at:
<http://www.pwc.com/us/en/cfodirect/multimedia/webcasts/ifrs-16-lease-standard-pwc-iasb.html>
- 22- PwC, Lessor accounting: how the new lease and revenue standards interact, 2016, available at:
<http://www.pwc.com/us/en/cfodirect/publications/in-the-loop/fasb-loop/fasb-leasing-revenue-guidance-lessor.html>
- 24- PwC, IFRS 15&16 meets IT in Vienna: are you processes and systems prepared?, 2017, available at:
<https://www.google.com/eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKewiX-9br-drSAhXHbBoKHVQrCAYQFggaMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.pwc.com%2Fsk%2Fsk%2Faudit%2Fassets%2F2016%2Finfoblatt>

[engl_email.pdf&usg=AFQjCNFuHn9LZwAvKr7_rUVvmKrYwA21Ag&sig2=63eCY-VI81KjlqNMch4N2g](#)

24- Sacarin, M. (2017). "IFRS 16 "Leases"-consequences on the financial statements and financial indicators". *The Audit Financiar*, Vol. 1, No. 145, pp. 114-122.

25-Sandblom, Patricia & Strandberg, Amanda, (2015). "The Value Relevance of the Proposed New Leasing Standard. An event study of the European Stock Markets' Reaction to the proposed replacement of IAS17". *Unpublished Master Thesis*, School of Business, Economic and Law, University of Gothenburg.

26-Thiongo, M., (2016). "Product Service System for Volvo Trucks: Finding new business value compliant with IFRS 16 leasing regulations". *Unpublished Master Thesis*, IIIIEE, Lund University, Sweden.

27-Winberg, Mervi, (2015). "The New Leasing Standard-Implementation Plan". *Unpublished Master Thesis*, Metropolia University of Applied Sciences. Available at:

https://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/98081/Winberg_Mervi.pdf?sequence=1

28-Xu, Wei; Davidson, Robyn; and Cheong, Chee, (2017). "Converting Financial Statements: Operating to Capitalised Leases". *Pacific Accounting Review*, Vol. 29, No. 1, pp.34-54.

الملاحق

قائمة الاستقصاء

السيد الأستاذ الفاضل/

تحية طيبة وبعد ،،،

تقوم الباحثة بإعداد بحث يتناول تقييم اثر تطوير معايير المعالجه المحاسبية
للعقود الايجاريه على تحسين جودة التقارير المالية- دراسة استكشافية فى البيئة
المصرية

ويحتاج إتمام هذا البحث إلى الاجابة من وجهة نظركم على اسئلة قائمة

الاستقصاء

وتود الباحثة أن تؤكد لسيادتكم أن بيانات الاستمارة سرية ، ولن تستخدم
في غير اغراض البحث العلمي ، وأن نتائج البحث سوف تكون متاحة لكم إذا رغبتم
في ذلك.

وتتقدم لكم الباحثة بخالص الشكر والتقدير لمساهمتمكم في إثراء البحوث

العلمية وربطها بالواقع العملي .

الباحثة

اسئلة قائمة الاستقصاء :

السؤال الأول: ما هي مبررات تطوير المعايير المحاسبية الامريكية والدولية والمصرية لتحسين متطلبات المعالجة المحاسبية لعقود الایجار ؟

م	المتغيرات	مؤثر جداً	مؤثر	متوسط التأثير	غير مؤثر	غير مؤثر على الإطلاق
١	يعد الایجار احد البنود التي يعتمد عليه مستخدمي القوائم المالية في تقييم اداء المنشأة ومركزها المالي.					
٢	تعد العقود الایجارية احد اهم الحلول التمويلية واكثرها انتشارا والتي تمكن عدد كبير من منشآت الاعمال من الحصول على الاصول الثابتة واستخدامها دون الحاجة الى استنفاد قدرا كبيرا من السيولة المتاحة للمنشأة في الاجل القصير					
٣	تصعب المعايير الحالية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للإيجار على المستثمرين وغيرهم الحصول على صورة أكثر دقة حول حجم أصول الشركة المستأجرة والالتزامات المالية المترتبة على عقود الایجار					
٤	يؤدي رسمة الإيجارات التمويلية على نحو مشابه لامتلاك الأصول، وترك الإيجارات التشغيلية كليا خارج الميزانية الى صعوبة تقييم اداء الشركات من قبل المستثمرين.					
٥	ضعف الشفافية و القابلية للمقارنة بين المنشآت فيما يتعلق بالاعتراف بالأصول المستأجرة والالتزامات الإيجارية بقائمة المركز المالي والافصاح عن المعلومات الهامة والمتعلقة باتفاقيات العقود الإيجارية					
٦	يساعد الافصاح عن الایجارات غير المسجلة في قوائم المركز المالي على تقديم معلومات أكثر شفافية وصحيحة وقابلة للمقارنة.					
٧	تعتبر متطلبات الافصاح في المعايير الحالية للمعالجة المحاسبية للإيجار غير كافية لمستخدمي القوائم المالية لفهم طبيعة ايجارات المنشأة وارتباطها بالمعلومات الاخرى للقوائم المالية					
٨	يعاني معيار المحاسبة الدولي الحالي المتعلق بعقود الایجار من عدم الاتساق الفكري حيث يفرق بين الایجار التشغيلي والایجار التمويلي					
٩	يؤدي التميز بين العقود الإيجارية التمويلية والعقود التشغيلية لصعوبة اجراء المقارنات بين شركات التأجير لدى المستثمرين أو ما يعرف بالتحليل المقارن بين الشركات					
١٠	يساعد وضع نموذج محاسبي واحد للمحاسبة عن كافة العقود الإيجارية باعتبارها عقود ايجارية تمويلية في إمكانية المقارنة بين الشركات بشكل أفضل					

السؤال الثالث: هل يؤدي تطوير المعايير المحاسبية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال المعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) الى تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية؟

م	المتغيرات	مؤثر جداً	مؤثر	متوسط التأثير	غير مؤثر	غير مؤثر على الإطلاق
١	يؤثر الالتزام بالمعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC topic (842) إيجابياً علي شفافية المعلومات المالية ، ويزيد من صفة القابلية للمقارنة والاعتمادية للتقارير المالية.					
٢	يساهم المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC topic (842) في القياس والإفصاح عن عقود الإيجار في التقارير المالية من خلال عرض الإيجارات غير المسجلة في القوائم المالية وتقديم المعلومات الأكثر شفافية والصحيحة والقابلة للمقارنة، مما ينعكس على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية.					
٣	يحقق المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي ASC topic (842) نوع من التقارب و ذلك فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح الخاصة بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.					
٤	يدعم المعيار IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) ثقة مستخدمي القوائم المالية في اسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن العقود الإجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة في معايير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار الحالية.					
٥	تساهم المعالجة المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار طبقاً للمعيار الدولي IFRS16 والإرشاد الأمريكي (ASC topic 842) في الحد من عدم الاتساق والضعف في المتطلبات الحالية للمعالجة المحاسبية للإيجار.					
٦	يساهم الاعتراف بالأصول و الالتزامات الناتجة عن العقود الإجارية في صلب القوائم المالية في دعم التمثيل الصادق للوضع المالي للمنشأة من خلال قيام المنشأة بالاعتراف بالأصول المستأجرة و الالتزامات الإجارية بالميزانية					

السؤال الثالث : هل يؤثر تطبيق المعيار IFRS 16 إيجابيا علي المحتوى الاعلامي للتقارير المالية لشركات التأجير التمويلي في البيئة المصرية ؟

م	المتغيرات	مؤثر جدا	مؤثر	متوسط التأثير	غير مؤثر	غير مؤثر على الإطلاق
١	تحسين متطلبات الإفصاح من خلال توفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية عن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بالمقارنة بمعايير الإيجار السابقة					
٢	يساهم في تعزيز المقارنة بين المنشآت في أسواق رأس المال المختلفة و تحسين متطلبات الاعلام في سوق رأس المال بهدف توفير المعلومات اللازمة عن العقود الإيجارية لمستخدمي التقارير المالية					
٣	تحسين شفافية القوائم المالية من خلال تعزيز متطلبات الإفصاح عن عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية					
٤	تحقيق الاتساق في المعاملات المحاسبية المتشابهة اقتصاديا في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار.					
٥	دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في اسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن العقود الإيجارية من خلال التغلب على الانتقادات الموجودة في معايير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار الحالية					
٦	تبسيط عملية اعداد القوائم المالية من خلال الحد من متطلبات والإرشادات التي يجب الرجوع اليها للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار من خلال توفير اطار شامل للاعتراف بالإيجار					